مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٥٢**

الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوشيما	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركين
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد فوتو برنالث
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زينمن
	غانـا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير أمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-57840 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل والبحرين وفنلندا وكوبا يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غلرمان (إسرائيل) المقعد المخصص له على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/827 وفيما يلي نصها:

> ”يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن، وفقا لممارساته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن يوم الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في النظر في البند وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي سوتو.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): توجد اليوم في الشرق الأوسط أزمات وفرص، تظهر جنبا إلى جنب في النضال اليومي من أجل السيطرة على مصائر الإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والمنطقة بأسرها.

وتمثل مشكلة إسرائيل وفلسطين لب الصراع. وعلى مسرح العمليات ذاك، تتواصل أزمة مميتة في قطاع غزة. فقد شنت إسرائيل على مدى شهور عديدة عمليات عسكرية استخدمت فيها الدبابات وقوات المغاوير والمشاة في تنفيذ غارات وعمليات قتل مستهدفة من الجو وقصف من البحر تحقيقا لهدفها المعلن الرامي إلى منع الميليشيات الفلسطينية من إطلاق الصواريخ يوميا على المراكز السكنية في جنوب إسرائيل. وتكثفت تلك العمليات بعد أسر جندي إسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه وقتل جنديين آخرين بأيدي مسلحين فلسطينيين كانوا قد عبروا من غزة إلى إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين أدت العمليات الإسرائيلية إلى قتل ٢٩٥ فلسطينيا، بمن فيهم ٦٦ طفلا، وإلى جرح ١ ١١٣ شخصا آخرين. غير أن تلك العمليات المكثّفة والجهود الدبلوماسية المتواصلة لم تسفر عن إطلاق سراح الجندي الأسير ولا عن وقف هجمات الصواريخ العشوائية، التي أدت إلى جرح ٢٠ إسرائيليا منذ ٢٥ حزيران/يونيه.

ويدعي عدد من المصادر الإسرائيلية أن قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي أن تهريب الأسلحة إلى غزة قد ازداد في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك عن طريق الأنفاق تحت ممر فيلادلفيا وفي أماكن أخرى. واستهلت قوات الدفاع الإسرائيلي عملية برية على امتداد الممر في الأيام الأخيرة، وتفيد التقارير بأن قوات الدفاع الإسرائيلية تستعد لزيادة تكثيف عملياتها العسكرية في غزة.

ويتولى مسؤولون مصريون قيادة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الأزمة، وأفادوا عن إعداد صفقة مخصصة لتناول شواغل الطرفين على السواء، ولكن الذين يحتجزون الأسير يقولون إنهم يريدون ضمانات إضافية. وقد قمتُ في القاهرة، في الأسبوع الماضي، بنقل كامل دعم الأمم المتحدة للجهود المصرية، وأعربتُ عن استعدادنا لتقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة.

والأزمة الأخرى التي يجب التغلب عليها هي الأزمة السياسية للسلطة الفلسطينية التي يحكمها منذ عدة شهور رئيس السلطة ورئيس وزراء لهما برنامجان مختلفان، وقد أضحت مستقطبة بفعل اشتباكات مميتة بين قوات الأمن المتناحرة. وإن المجتمع الفلسطيني يتأرجح بين الوحدة الوطنية يوما والصراع الأهلي في اليوم التالي.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس عباس عن اتفاقه مع رئيس الوزراء هنية على المنهاج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، شجعت المجموعة الرباعية تلك الجهود أملا في أن يجسد برنامج حكومة الوحدة الوطنية مبادئ المجموعة الرباعية والسماح بانخراط دولي مبكر.

وللأسف، لم تتكلل تلك الجهود بالنجاح في أعقاب تصريحات رئيس الوزراء هنية إذ طرح تساؤلات حول نقاط أساسية. وإن الجهود التي بذلها مؤخرا وسطاء إقليميون لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق الوحدة لم تسفر بدورها عن نتائج. وفي اتصالاتنا مع رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة كلتيهما، نعمل على حثهما وحث الحركتين اللتين ينتسبان إليهما على بذل جهود جديدة للتغلب على خلافاتهما.

وقد رأينا أهمية أن تتكلل تلك الجهود بالنجاح قبل أسبوعين ونصف، عندما قُتل ٨ فلسطينيين على الأقل وجُرح ما يزيد على ٧٠ في اشتباكات مسلحة في غزة بين قوات الأمن الفلسطينية الضاربة، الموالية بدرجة كبيرة لحركة فتح، والقوة التنفيذية التي نشرها وزير الداخلية التابع لحركة حماس. وأفاد عاملو الأمم المتحدة في الميدان أيضا عن زيادة الاعتماد على قوات إنفاذ القانون التقليدية، إذ تلجأ التجمعات العشائرية إلى حماية أنفسها وتقيم العدالة بأيديها.

وحصل أفراد قوات الشرطة – وهي الجهاز المدني الوحيد الذي له إمكانية توفير النظام والحماية داخل المجتمعات المحلية التي يتزايد انعدام الأمن فيها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة – على أقل من ٤٠ في المائة من مرتباهم منذ آذار/مارس، ولا يستمر إلا نصفهم في العمل.

وينتشر الإضراب في الواقع وئيدا في جميع أرجاء القطاع العام منذ ١٣ آب/أغسطس. ولا يتوجه عدد كبير يناهز ثلاثة أرباع العاملين في المجال الطبي إلى أعمالهم، وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن معظم عنابر المستشفيات في الواقع مغلقة. وردا على ذلك، اضطرت الوكالة إلى فتح مرافقها الطبية لغير اللاجئين. وتسعون في المائة من المدرسين المعينين لدى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مضربون عن العمل، مما يعرض الدورة الدراسية لهذه السنة للخطر. وهنا أيضا تعيّن على الوكالة أن تتدخل. وثمة بوادر متزايدة على وجود تحول فعلي في الوزارات نتيجة للإحلال المستمر لمعينين جدد يدينون بالولاء للحكومة الحالية محل المسؤولين من المستويين المتوسط إلى العالي، وهي عملية قد تتسارع أيضا بفعل خروج المسؤولين السابقين لعدم تلقيهم مرتباهم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية للتخفيف من الآثار الأسوأ من ذلك الناجمة عن الأزمة بتجديد الآلية الدولية المؤقتة وتوسيع نطاقها على النحو الذي اتفقت عليه المجموعة الرباعية في الشهر الماضي. بيد أن هذه الآلية لا يمكن أن تكون بديلا عن السلطة الفلسطينية، كما أن من غير الممكن الإبقاء عليها من الوجهة المالية بمرور الوقت. ويمثل استمرار إسرائيل في حجب ما يزيد على نصف بليون من الدولارات من الأموال الفلسطينية المحصّلة عن طريق ضريبة القيمة المضافة وعوائد الجمارك أكبر سبب وحيد مباشر للأزمة المالية الفلسطينية. وقد دفعت أهميتها المجموعة الرباعية إلى دعوة الطرفين للنظر في تحويل هذه الأموال من خلال الآلية الدولية المؤقتة، على الأقل في الوقت الراهن.

ومن العناصر الأخرى التي قد تعيد الأمل إلى الفلسطينيين تنفيذ اتفاق التنقل والعبور الذي ينقضي على إبرامه عام كامل في الشهر القادم. وترى المجموعة الرباعية أنه لا بد من بقاء معبر رفح وغيره من المعابر مفتوحة وفقا للاتفاق. وبالرغم من المناقشات التي أجراها أعضاء المجموعة الرباعية مع السلطات الإسرائيلية بشأن الخطوات العملية التي تتخذ للتحرك قدما، بما فيها المقترحات المقدمة من الأمم المتحدة، لا تزال سياسة إسرائيل مستمرة في إغلاق غزة بشكل كامل تقريبا. ولإسرائيل شواغل أمنية مشروعة تتعلق بالتحركات البشرية والتجارية إلى قطاع غزة ومنه، ونواصل الضغط على السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التنقل والعبور فيما يتعلق بحماية المنافذ وإدارتها. وقد اضطلعت إسرائيل من جانبها في اتفاق التنقل والعبور بكفالة التشغيل المستمر للمنافذ وتيسير تصدير السلع الزراعية من غزة. ومع أن تهديدات أمنية محددة قد تستدعي اتخاذ إجراءات معينة، فإن تحليل أنماط تنفيذ اتفاق التنقل والعبور يدل على أن من العوامل التي أدت بدرجة كبيرة للتشدد في إحكام عمليات الإغلاق في معابر رفح وكارني وإيريتز حدثان في عام ٢٠٠٦: تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس واختطاف الجندي الإسرائيلي. ويبدو أن اتفاق التنقل والعبور لن ينفذ إلا بالفصل بين الإمكانيات الاقتصادية للمدنيين عن الطريق السياسي المسدود الأوسع نطاقا. وعندئذ فقط ستتاح للحياة الاقتصادية الفلسطينية فرصة للانتعاش.

وفي الوقت ذاته، زادت العوائق التي تعترض التنقل في الضفة الغربية بنسبة ٤٠ في المائة خلال عام واحد. والنشاط الاستيطاني مستمر، مع الإعلان مؤخرا عن تشييد ٩٥٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. وقد اكتمل

إلى حد كبير تشييد البناء الرئيسي لقسم الشرطة في المنطقة هـ-١ بين القدس ومعاليه أدوميم. كما أن تشييد الحاجز مستمر على الأرض المحتلة، بما في ذلك حول القدس، في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية.

وقد أُحكم الخناق على سبل وصول فلسطينيي الشتات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة أيضا في الأشهر الأخيرة. وتتعرض أعداد متزايدة عن ذي قبل من الفلسطينيين الحاملين لجوازات سفر أجنبية، بمن فيهم رجال الأعمال والطلاب والمهنيون، لرفض منحهم تأشيرات تتيح لهم زيارة أزواجهم أو أسرهم أو رعاية أعمالهم التجارية. وأود الإبلاغ أيضا عن أن رئيس الوزراء أولمرت أعلن في أعقاب الحرب في لبنان وقف الخطط التي انتُخب على أساسها لسحب المستوطنات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية. غير أن رئيس الوزراء أعلن استعداده للاجتماع مع الرئيس عباس، ويستكشف مساعدو الزعيمين هذه الإمكانية. كما اجتمعت وزيرة الخارجية ليفني والرئيس عباس خلال افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة في الشهر الماضي.

ويتجلى التوازن الهش بين الأزمة والفرص أيضا في لبنان، حيث تولّد بعض الزخم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولكن أيضا حيث لا تزال التوترات السياسية الحادة في هذا البلد تشكل مصدرا مستمرا للقلق. وتواصل الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع جميع الأطراف لتشجيع القادة السياسيين على الالتزام بالحوار لكي يضيقوا شقة الخلافات فيما بينهم. وسيتلقى المجلس التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) اليوم. وستواصل الأمانة العامة أيضا إبلاغ المجلس مباشرة بحالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ ومن ثم لن أتطرق إلى هذا الأمر في هذه الإحاطة الإعلامية.

وأود الإشارة أيضا إلى أن رئيس الوزراء أولمرت قد دعا إلى إجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل ولبنان، ولكن رئيس الوزراء اللبناني السنيورة أعاد تأكيد موقفه بأن بلده سيكون آخر بلد يوقع معاهدة للسلام مع إسرائيل. وفي الوقت ذاته، أعرب الرئيس السوري الأسد علانية في أكثر من مناسبة عن رغبته في التفاوض مع إسرائيل لضمان إعادة مرتفعات الجولان المحتلة وإقامة سلام دائم بين سوريا وإسرائيل. ومع أن هذا قد أحدث بعض النقاش في إسرائيل، فقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت هذه التصريحات، وقال إن سوريا يجب أن توقف دعمها المزعوم للإرهاب. وذكر السيد أولمرت أيضا أنه طالما كان رئيسا للوزراء فستظل مرتفعات الجولان جزءا دائما من دولة إسرائيل.

ولا يزال العنف المستمر في غزة وجنوب إسرائيل يفتك بالمدنيين ويوقع بين صفوفهم الجرحى ويعرضهم للخطر. وينبغي أن يتوقف إطلاق المتشددين الفلسطينيين للصواريخ، وأن تتوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية. وينبغي أن يمتثل كلا الجانبين لالتزاماتهما باحترام المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. ويُحْدِث الحصار شبه الكامل لغزة أثرا مدمرا على حياة عامة الفلسطينيين، ويخنق أملهم ويبعث فيهم اليأس، بينما يشكل استمرار إطلاق الصواريخ الخطيرة على المراكز السكانية الإسرائيلية مثل سديروت مصدر شقاء عميق لعامة الإسرائيليين. ولا تزال المؤسسات الفلسطينية في تدهور، ومعاناة المدنيين تتسع وتزداد، ولا سيما في غزة. ويشكل الجمع بين الإغلاق شبه الكامل لقطاع غزة وعدم دفع مرتبات القطاع العام وغياب القانون والنظام الأساسيين وانهيار إيصال الخدمات واستمرار توجيه الضربات العسكرية جوا وبرا وانعدام أي أفق سياسي ظاهر وضعا متفجرا، ومن المحتمل ألا تقل خطورته على إسرائيل عن خطورته على الفلسطينيين حاليا. وكما وصف

زميلي يان إيغلند هذه الحالة، فإن غزة قنبلة زمنية في طريقها إلى الانفجار. ولا يمكن نزع فتيلها إلا بطريقة سياسية. إن الأمم المتحدة تعترف تماما بالتحديات التي تواجه كلا من رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأنهما ومواطنيهما لهم مصلحة مشتركة في قيام حوار جاد، ونحن نعرض عليهم دعمنا الكامل في محاولة تطوير ذلك الحوار.

ولكن الصعوبات التي تواصل عرقلة الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لا يجوز أن تحملنا على الاعتقاد بوجود وصفة سحرية بسيطة أخرى أو علاج سريع يحتمل أن يحل الأزمة السياسية الفلسطينية الراهنة. وطريق الوحدة الوطنية يوفر أكثر الفرص مصداقية – بل وربما الفرصة الوحيدة – التي توقف الانزلاق نحو الفوضى، وتسمح لقوات الأمن التي تسيطر عليها الرئاسة، وتلك الخاضعة لولاية وزارة الداخلية أن تعمل معا لبسط سيادة القانون والنظام الأساسيين للفلسطينيين، ومنع الهجمات ضد إسرائيل، بدلا من مواصلة الصدام في الطرقات وستكون تلك الحكومة في حاجة إلى دعم دولي إن كان لها أن تستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى القانون والنظام، وأن تمضي على طريق الحل القائم على وجود دولتين. وهذا ما يستوجب أن يعكس برنامجها مبادئ المجموعة الرباعية، وأن يبدي المانحون بدورهم، استعدادهم للتدخل من جديد، إن كان هناك تحرك حقيقي، مع إدراك تام بأن ذلك التحرك سيكون على الأرجح عملية مستمرة وليس حدثا وقتيا.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يتوقع من جميع أعضاء الحكومة الإسرائيلية وكل ما تتخذه من إجراءات تشريعية، أن يعكسوا التزامهم بمبادئ عملية السلام، بما في ذلك هدف الحل القائم على وجود دولتين، والذي ينهي الاحتلال الذي بدأ في ١٩٦٧ن وأن يفوا بالتزامهم بعدم مساندة أو متابعة سياسات تخلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض، أو تستبق الحكم على القضايا المتعلقة بالمركز النهائي. وواضح أن على إسرائيل أن تبذل جهدا أكبر في هذا الصدد، في ضوء استمرارها في بناء الحاجز، وترسيخ المستوطنات، والانتشار غير المعاق للمخافر الأمامية التي تعترف إسرائيل نفسها بعدم شرعيتها، رغم إعلانات النوايا التي تصدر عنها بخصوص الالتزام بمقتضيات خريطة الطريق.

في الشهر الماضي، أكدت المجموعة الرباعية من جديد، في اجتماع عقدته في نيويورك، التزامها بخريطة الطريق كوسيلة لتحقيق هدف إقامة دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وشددت المجموعة الرباعية أيضا على الحاجة إلى عملية سياسية موثوق بها بغية إحراز تقدم نحو حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على وجود دولتين. والأمم المتحدة تواصل العمل عن كثب مع الشركاء في المجموعة الرباعية لتحديد سبل لاستئناف تلك العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما هدف المجتمع الدولي الطويل الأجل، فهو، بالطبع، ليس مجرد إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، بل أيضا إحلال السلام بين إسرائيل وسورية، وبين إسرائيل ولبنان. وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يشدد على ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة. وصلاحياتي في تلك المنطقة تعكس التزام الأمم المتحدة بهذا الهدف. كما أن مبادرة السلام العربية التي صادق عليها مجلس جامعة الدول العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، تمثل أيضا جزءا حيويا من حل المعضلة الإقليمية. والبحث الجاد والمنظم عن السلام في المنطقة، يتطلب الحوار بين جميع أطراف الصراع على قدم المساواة، لضمان إدارة الأزمات، واستكشاف الفرص، وعدم إعاقة التطورات على أحد المسارات بفعل التطورات على مسار آخر.

كمـا أن التطـورات الأخـيرة بينـت بوضـوح مـدى تـشابك مـشاكل المنطقـة، وأوجـه القـصور في النـهج المجـزأة أو المنفصلة، مقارنة باتباع نهج منسق وشامل. والبوادر الدالـة علـى اسـتعداد إسـرائيل لفـتح مناقـشات مـع حكومـة لبنـان، واسـتعداد الـرئيس الـسوري للحـديث مـع إسـرائيل - رغـم كونها وقتيـة ومتـرددة - ينبغـي النظـر إليهـا في هـذا الـضوء، ويحـدونا الأمـل في ألا تتـرك أي فـرص لتخاطـب الخـصوم في سبيل حل الخلاقات، دون استكشافها.

وإلى جانـب زملائنـا في المجموعـة الرباعيـة، وبالعمـل مع الأطراف ومع شـركائنا في المنطقـة، ستقوم الأمـم المتحـدة بـدورها في محاولـة إعـادة بنـاء هـذا الجـسر، في شـكل عمليـة سياسـية ذات مـصداقية، يـتم رصـدها بعنايـة، وترتكـز علـى التنفيـذ المتـوازي للالتزامـات، بمـا يـؤدي إلى سـلام شـامل وواضح المعالم. وتظل أهداف الأمم المتحدة هي أمن إسـرائيل والاعتـراف التـام بدولـة إسـرائيل داخـل حـدود معتـرف بهـا دوليا، وإنهـاء الاحـتلال للـشعب الفلـسطيني، في دولـة مـستقلة ذات سيادة، واستعادة سـورية للأراضـي الـتي فقـدتها، ولبنـان الآمن والكامل السيادة، من خلال التنفيذ التام لجميع قـرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الـسيد دي سـوتو على إحاطته.

ووفقا للتفاهم الـذي توصـل إليـه أعـضاء المجلـس، أود أن أذكـر المـتكلمين كافـة، بـأن يقـصروا بيانـاتهم علـى خمـس دقائق لا أكثر حتى يتمكن المجلس من الاضـطلاع بعمله علـى وجه السرعة.

السيد البدر (قطر): أود في البداية أن أعبر لكـم عـن شكرنا علـى عقـد هـذا الاجتمـاع الـدوري الهـام الـذي يُطلـع أعضاء المجلس على ما يـستجد مـن أحـداث في منطقـة الـشرق الأوسط. كما أشكر السيد ألفارو دي سوتو، المنـسق الخـاص لعمليـة الـسلام في الـشرق الأوسـط، والمبعـوث الشخـصي للأمـين العـام، علـى الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها للمجلـس وعلى الاهتمام الذي يوليه لهذه المسألة.

وبهذه المناسبة، يود وفدي أي يعلن تأييـده لبيـان ممثـل مملكة البحرين الـذي سـوف يتحـدث باسـم الـدول العربيـة في وقت لاحق.

إننـا، في دولـة قطـر، نـؤمن بـأن التـسوية الدائمـة والشاملة قريبـة المنـال، ولكنـها لا تـأتي إلا عـن طريـق الحـوار. وفي إطار ذلك، كنـا في طليعـة الـذين دعـوا إلى عقـد اجتمـاع مفتوح للمجلس في الشهر الماضي على المستوى الـوزاري مـن أجـل إنعـاش العمليـة الـسلمية. ومـن الجـدير بمجلـس الأمـن، بوصفه المسؤول الأساسي عن صون الـسلم والأمـن الـدوليين، أن يستمر في إعطاء الزخم اللازم لدفع هذه العمليـة الـسلمية. كمـا أن المجتمـع الـدولي، وعلـى وجـه الخـصوص الأعـضاء الدائمون في مجلس الأمن والمجموعـة الرباعيـة، مطـالبون باتخـاذ خطـوات محـددة وملموسـة لإعـادة تحريـك العمليـة الـسلمية الراكدة في الشرق الأوسـط، وعلـى جميـع المـسارات، وضـمن الأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بـشأنها، وعلـى أسـاس قـرارات مجلـس الأمـن في هـذا الخـصوص، ومرجعيـات عمليـة السلام وخارطة الطريق.

ونود التأكيد على الثوابت الآتيـة أولا، إن أي تـسوية أحاديـة تتعـارض مـع المرجعيـات والأسـس الـتي قامـت عليهـا عملية السلام، لن تشكل تـسوية شـاملة ومـستدامة. ثانيـا، إن الممارسـات القمعيـة والـسياسات غـير القانونيـة، مثـل توسـيع وبناء المستوطنات، ومواصلة بناء الجدار العـازل، وعـزل المـدن والقرى الفلسطينية وفصل بعضها بعـضها عـن بعـض، تـؤدي جميعهـا إلى عرقلـة جهـود الـسلام وإلى زيـادة تفـاقم الأزمـة الإنـسانية التي يعاني منـها الـشعب الفلـسطيني في الأراضـي المحتلـة. ثالثـا، إن مجلـس الأمـن قـد دعـا مـرارا إلى الـسعي إلى إقامـة دولـة

فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لديها مقومات البقاء والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. فلا بد، إذن، لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، لا سيما راعيا عملية السلام والمجموعة الرباعية، من بذل مزيد من المساعي والجهود الجادة لاستئناف عملية السلام، وفقا لأسسها المتفق علها، ومنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمرجعيات الشرعية.

وهنا، أود أن أقتبس من البيان الذي ألقاه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في بلدنا أمام مجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي قال:

"إننا لا نحتاج في المشكلة الماثلة أمامنا إلى حل سحري، ولا يمكن لأي طرف في تقديري أن يأتي بحل مبتكر، لأن الحل معروف للجميع. إنه مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي يقوم على وجود دولتين: فلسطين وإسرائيل، كما أشار إلى ذلك الرئيس جورج بوش في كلمته أمام الجمعية العامة" (S/PV.5530, P.7).

إن دولة قطر، إذ تحث الأطراف المعنية على تحمل المسؤولية والعودة إلى طاولة المفاوضات، تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى النظر بشكل جدي في عملية السلام، والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، حيث أن السبب الأساسي للصراع هو استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية بدون وجه حق، إن أردنا إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي سوف تدلي به سفيرة فنلندا لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الإعراب عن شكري للسيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية.

إن المملكة المتحدة يساورها قلق عميق إزاء الحالة في غزة. ونشعر بالقلق لما شهدناه مؤخرا من ازدياد أعمال العنف بين الفصائل الفلسطينية، واستمرار العملية العسكرية الإسرائيلية، مما أودى بحياة العديد من الفلسطينيين، في غزة والضفة الغربية. وتعرب المملكة المتحدة عن بالغ تعازيها لأسر الضحايا. وبطبيعة الحال، نشعر بالقلق، كذلك، إزاء مواصلة شن الهجمات الصاروخية على الأهداف الإسرائيلية. والمشكلة في جوهرها تتمثل في ضرورة امتناع الفلسطينيين من جميع الفصائل والولاءات عن العنف، وتعاونهم من أجل استعادة الهدوء.

ومن السهل أن يصاب المرء باليأس بفعل انعدام التقدم الواضح، وما نواجهه من صعوبات. فالمنظورات السياسية مظلمة وصعبة. غير أننا أظهرنا، في اجتماع مجلس الأمن المنعقد في أيلول/سبتمبر، جدية وعزما لتحقيق التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، والتوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية المضي قدما. وأكدت أحداث هذا الصيف أنه، ما لم نتوصل إلى حلول للمسائل الأساسية، سنواجه استمرار خطر نشوب الصراعات، مما سيؤثر على الاستقرار والرفاه في المنطقة، وعلى نطاق أوسع، بالتأكيد. فعلينا، إذن، الاستفادة من الروح التي عمت هذه القاعة في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك من خلال استشراف النظر في نقاط العمل التي وافقت عليها المجموعة الرباعية في اجتماعها الوزاري المنعقد هنا في ذلك الشهر، وتعزيز علاقات المجموعة الرباعية مع الأطراف العاملة في المنطقة، وبشكل أساسي، من خلال تنشيط عمل المجموعة الرباعية.

وترى المملكة المتحدة أن إحراز التقدم يرتهن بشرطين أساسيين. ويتمثل الشرط الأول في إطلاق سراح العريف شاليت فورا. والشرط الثاني هو تحقيق تقدم في المسار السياسي، الذي يتطلب وجود شريك فعلي يمكننا التعامل معه. ومن الجانب الفلسطيني، يجب أن يكون هناك

شخص يحظى بثقة المجتمع الدولي وإسرائيل. ونعتبر أن الرئيس عباس هو ذلك الشريك من أجل السلام. ويشكل عقد اجتماع مبكر بينه ورئيس الوزراء أولمرت خطوة أولى هامة.

غير أن الرئيس عباس والشعب الفلسطيني يواجهان خيارات صعبة في الأيام القادمة - بشأن حكومتهما وعلاقاتهما مع إسرائيل والمجتمع الدولي. لكن ينبغي لنا التحلي بالوضوح في تحميل حماس مسؤولية الفشل حتى الآن في تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكما أشار إلى ذلك الممثل الشخصي للأمين العام، فرئيس الوزراء هنية هو الذي أوقف المفاوضات. وعلينا أن نكون واضحين في ما يتعلق بمطالب المجتمع الدولي: تشكيل حكومة فلسطينية قائمة على المبادئ الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية، حكومة يمكننا دعمها والعمل معها في سبيل إحلال السلام.

ولكن، ما دامت حماس تعمل ضد رغبات غالبية الفلسطينيين، ولا تقبل حل الدولتين، وترفض الاعتراف بإسرائيل والامتناع عن العنف، فإن المجتمع الدولي إذن - وأنا أتكلم الآن باسم المملكة المتحدة وشركائنا - سيضطر إلى مواصلة تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة، التي وافقت المجموعة الرباعية مؤخرا على تمديد العمل بها.

وعلى الصعيد الثنائي، تنكب المملكة المتحدة مع آخرين على وضع خطط لتعزيز الأمن في معبر كارني لتمكين الفلسطينيين من تصدير محاصيلهم. وتعمل كذلك منفردة على وضع خطط للمساعدة على إنشاء مؤسسات أساسية لقيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء - وهي خطط نأمل وضعها موضع التنفيذ فور تشكيل حكومة يمكننا التعامل معها.

والصراع بين حزب الله وإسرائيل، الذي بدأ في ١٢ تموز/يوليه، قد انتهى في ١٤ آب/أغسطس، بعد اتخاذ أعضاء مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومضى الآن أكثر من شهرين على توقف الأعمال القتالية. وتحسنت الحالة في لبنان بشكل كبير. ولا يزال توقف الأعمال القتالية مستمرا. وجهود إعادة الإعمار جارية. وانسحبت معظم القوات الإسرائيلية، وانتشرت القوات المسلحة اللبنانية في سائر أرجاء لبنان لأول مرة منذ سنوات، بما في ذلك على طول الخط الأزرق. وقامت بذلك بدعم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تباشر عملها وفقا لولاية معززة. وفي ذلك السياق، لا بد من الثناء على القوات المسلحة اللبنانية، والأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على ما أظهرته من عزم على المضي قدما بإرادة المجتمع الدولي، وبصورة سريعة.

ومن جانبنا، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل، وبأقصى سرعة ممكنة، للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسنواصل تعاوننا مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لكفالة حصول رئيس الوزراء السنيورة، وحكومة لبنان، على دعمنا الكامل لضمان سيادة لبنان ورفاهه والحفاظ عليهما.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء الدور الذي اضطلعت به سورية وإيران في تمويل جماعات في لبنان وتسليحها. وقد ناشدناهما، مرارا وتكرارا، أن يوقفا دعمهما لحزب الله، ويمتنعا عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وفقا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمكن لكلا البلدين، إن اختارا ذلك، الاضطلاع بدور بناء في تحقيق أهداف إحلال السلم في الشرق الأوسط. لكن بمواصلتهما دعم التطرف وتشجيعه، إنما يهددان استقرار المنطقة ويجعلان إحلال السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال. ونواصل حث جميع البلدان على الوفاء

بشروط مجلس الأمن، وتقديم دعم قوي لحكومة لبنان في سعيها إلى التصدي للتحديات الماثلة أمامها.

وقد أحرزنا تقدما ملموسا في الميدان في الأسابيع الأخيرة، لكن علينا أن نكون جميعا واضحين تماما: سيتعرض كل ذلك التقدم للخطر، إذا أفلح من لا يشاطروننا أهدافنا بشأن ضمان استقرار لبنان واستقلاله ورفاهه، في زعزعة استقرار حكومته الشرعية. وذلك ما يجب علينا الاحتراز منه.

وخلاصة القول إن هناك بوادر تحقيق تقدم على الرغم من الصعوبات. ويبدو لي أن ما هو واضح للمجلس، أن علينا أن نسلم بضرورة مواصلة معالجة هذه المسألة، وتحقيق التقدم، واغتنام أي فرصة تتاح لنا – جميعا – لمواصلة العمل من أجل السلام والتفاهم الشاملين، اللذين بينتهما قرارات للمجلس في أحايين كثيرة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل بالإعراب عن شكري للمنسق الخاص، السيد دي سوتو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تأييد الدانمرك التام للبيان الذي ستدلي به لاحقا ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي كذلك بالإدلاء بالملاحظات التالية.

لقد عقد وزراؤنا اجتماعا قبل شهر في هذه القاعة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، وكانوا يشعرون بقلق عميق إزاء تدهور الحالة.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالأسف للخسائر المستمرة في أرواح المدنيين، ولكن الوزراء أعربوا أيضا عن الأمل بأنه يمكن، مع تضافر الجهود، استئناف عملية السلام. واتفقوا على أن الأمر الأساسي هو السعي للتغلب على الشعور المتزايد باليأس من خلال إيجاد آفاق موثوق بها لمستقبل أفضل لسكان الشرق الأوسط، وأكدوا من جديد على أن أي تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي ينبغي أن يكمن في صميمها التوصل عن طريق التفاوض إلى حل يقوم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ويتمثل التحدي لأطراف الصراع، فضلا عن المجتمع الدولي، في ضمان أن نعكف على عملية تقود إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط. والإطار موجود بالفعل في مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق المستندة إلى الأداء، لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين، فضلا عن القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، التي تستند جميعا على مبدأ الأرض مقابل السلام. ونرحب بنوايا المجموعة الرباعية في تعزيز أنشطتها، ويحدونا الأمل أن تنجح المجموعة الرباعية قريبا في ذلك المسعى.

ومتروك للطرفين الآن، كما كان في أغلب الأحيان في السابق، اغتنام نافذة الفرصة هذه. ونشدد باستمرار على ضرورة الاستئناف العاجل للحوار بين الطرفين بهدف استئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق.

وأعربنا باستمرار عن تأييدنا للرئيس عباس. ونشجع جهوده لتعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة ذات برنامج سياسي يجسد مبادئ المجموعة الرباعية. وتلك الحكومة حاسمة لحكم الأراضي الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تعتبر تلك الحكومة عنصرا أساسيا إذا أريد للمجتمع الدولي أن يحظى بشريك فلسطيني وجيه في الجهود الرامية إلى دعم استئناف عملية السلام والى تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية. وإن الاضطراب الداخلي بين الفصائل الفلسطينية لا يؤدي إلا إلى تعويق تلك الجهود وهو لا يخدم مصالح الشعب الفلسطيني. وبالتالي نناشد جميع الفصائل إنهاء اضطراباتها الداخلية. كما نناشد الشركاء الإقليميين أن يبذلوا أقصى ما في وسعهم لدعم الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام.

ما زالت الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية تستدعي قلقا بالغا. وتقوم حاجة عاجلة إلى تعزيز التطورات الإيجابية في الاقتصاد الفلسطيني. والأمر العاجل هو أن ينفذ تنفيذا كاملا اتفاق التنقل والعبور وأن يتم الإفراج عن إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية، التي تحتجزها حاليا إسرائيل. ويمكن توجيه تلك الإيرادات من خلال الآلية الدولية المؤقتة، التي أثبتت قدراها على توجيه المعونة إلى الشعب الفلسطيني بصورة مباشرة.

ولكن بغية إحراز النجاح لا بد أن يرافق تلك الخطوات الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي الأسير. كما لا بد من الإفراج الفوري عن الوزراء الفلسطينيين والمشرعين المحتجزين لدى إسرائيل، ولا بد من إنهاء أعمال العنف. وعلى الفصائل الفلسطينية أن توقف الهجمات، تماما مثلما يجب وقف جميع الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية استغلال الفرصة الحالية على خير وجه لاستئناف عملية السلام. وعلى الطرفين أن يتوليا القيادة؛ وعلى الدول المجاورة، بما في ذلك سورية، أن تجاريهما بروح بناءة؛ وعلى المجتمع الدولي أن يبذل ما وسعه لتقديم الحوافز اللازمة.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بعد شهرين تقريبا من نهاية أعمال القتال في لبنان.

ونعرب عن شكر خاص للسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على المعلومات التي قدمها للمجلس.

جلسة اليوم تتيح فرصة لتقييم الحالة المتطورة عقب المناقشة الوزارية الهامة والجليلة التي أجريت هنا قبل شهر بشأن المسألة نفسها. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، يؤكد وفدي من جديد على الضرورة الحرجة لاستئناف المحادثات بغية فتح المفاوضات المباشرة بين الأطراف الرئيسية في الأزمة. وليس في وسع حالة الجمود الحالية سوى أن تعزز المواقف المتطرفة وتثير العنف في منطقة ظلت لقرون معرضة لانعدام الاستقرار.

وللأسف، فان الحالة تتسم بعامل أصبح روتينيا وهو – عمليات الاجتياح المستمرة للجيش الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية، وخاصة في المناطق الكثيفة السكان. وذلك يمثل داعيا كبيرا للقلق لأن الأعمال العسكرية تفرز نتائج خطيرة على حياة المدنيين. وبالمثل، فإن الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الناجمة عن كل أنواع القيود التي يفرضها كل من المجتمع الدولي – الذي يرفض مساعدة السلطات الفلسطينية – والحكومة الإسرائيلية – التي تحتجز إيرادات رسوم الجمارك المستحقة للحكومة الفلسطينية – تشكل مأساة لا تطاق.

وعلى الجانب الآخر، يشكل الإطلاق المستمر لقذائف القسام إلى داخل إسرائيل من الأراضي الفلسطينية مصدرا لقلقنا البالغ.

وكما قلنا مؤخرا، إن على المجلس أن يبين للأطراف بوضوح أنه لا حل يقوم على أساس استخدام القوة. وإن الخيار الشرعي الوحيد – التسوية السياسية والدبلوماسية – يجب إحياؤه بقوة الآن. ويظل الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط أساسيا في ذلك الصدد، وينبغي لمجلس الأمن أن يهتم بهذا الدور.

لا بد من التأكيد من جديد على قبول الشروط التي حددها المجموعة الرباعية فيما يتعلق بتخلي حكومة حماس

عن العنف والاعتراف بإسرائيل والتمسك بالاتفاقات التي أبرمت في السابق. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن لإنشاء حكومة وحدة وطنية في فلسطين أن يساعد في تخفيف صعوبات معينة مرتبطة بالاعتراف بإسرائيل وبالتالي تفادي وقوع الصدامات بين الفلسطينيين، التي لا تشكل أقل مفارقات الحالة الراهنة. ويناشد وفدي مناشدة قوية النصراء الفلسطينيين أن يباشروا عملية تفضي إلى توافق سياسي داخلي، ويرحب وفدي بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول لتعزيز ذلك الهدف.

وينبغي أن تتخذ تدابير بناء الثقة فورا. وفي ذلك الصدد، يجب إطلاق سراح العريف شاليت بدون تأخير. وبالمثل، على إسرائيل أن تولي اعتبارا إيجابيا للإفراج عن السجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل، وخاصة الوزراء والبرلمانيين الذين تم اعتقالهم بعد الأزمة الأخيرة. كما ينبغي لإسرائيل أن تبدي ضبطا شديدا للنفس في أنشطتها العسكرية في غزة والضفة الغربية، وأن تساعد على تخفيف الأزمة الإنسانية الفلسطينية بالإفراج عن الأصول الفلسطينية العائدة من رسوم الجمارك والضرائب التي جمعتها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية.

واتخذت الحالة في لبنان منعطفا إيجابيا بوقف الأعمال القتالية بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمكن مشاهدة ذلك في انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، ونشر القوات اللبنانية، وانتشار بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد تعزيزها، والبداية الشجاعة للتعمير في لبنان.

بيد أن حالة تطبيق هذا القرار تثير قلقا كبيرا، بسبب الانتهاكات التي تلاحظ في الميدان وانتهاك الطائرات الإسرائيلية المستمر للأجواء اللبنانية. ونحث أطراف الأزمة على التحلي بأكبر قدر من الانضباط وأن لا تستسلم للاستفزازات، التي ستقوض السعي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وندعو مختلف الأطراف اللبنانية أيضا للتوصل إلى حلول توافقية للمشاكل التي لم تحل بعد، مثل نزع سلاح حزب الله. ويجب أيضا أن يحل لبنان وسوريا مسألة إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود بينهما بطريقة سيادية.

يقدر وفدي تعاون سوريا الجيد في التحقيق الذي يهدف إلى تحديد الجهة التي تتحمل مسؤولية العمل الإجرامي المثير للاشمئزاز الذي أدى إلى وفاة رئيس الوزراء السابق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥).

في الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط، بمساعدة المجتمع الدولي ومشاركة دول المنطقة. إن الآليات اللازمة موجودة ومعروفة جيدا: يتعين أن ننفذ خارطة الطريق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد برينسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أتقدم بالشكر للمنسق الخاص دي سوتو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بإقامة دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولا تزال خارطة الطريق والمبادئ الواردة فيها الأساس الدولي الوحيد المتفق عليه للمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف.

والولايات المتحدة ملتزمة ببذل جهد دبلوماسي لاستمالة القادة المعتدلين، ومساعدة الفلسطينيين على تقوية وإصلاح قطاع الأمن لديهم، ودعم القادة الإسرائيليين

والفلسطينيين في الجهود التي يبذلونها للاجتماع معا وحل خلافاتهم. وقد ساعدت الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وآخرون الحكومة الإسرائيلية والرئيس عباس على إحراز تقدم بشأن بعض القضايا الهامة الملحة، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المتعلق بالحركة والوصول، وتحسين الحالة في الميدان لإعادة بناء الثقة بين الطرفين.

استمرار إحراز تقدم في تنفيذ خارطة الطريق يتطلب وجود شريك فلسطيني يتمتع بالسلطة ويتسم بالمسؤولية. ويجب أن تعترف حكومة السلطة الفلسطينية بإسرائيل وتتخلى عن العنف وتقبل الاتفاقات السابقة. ونردد الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن العريف شاليت.

لقد رحبت اللجنة الرباعية بالجهود التي يبذلها رئيس السلطة الفلسطينية عباس لتشكيل حكومة تلتزم بمبادئ اللجنة الرباعية. وحكومة الولايات المتحدة مستعدة لاستئناف العمل مع سلطة فلسطينية ملتزمة بالسلام، وتقديم المساعدات لها.

تعي الولايات المتحدة احتياجات الشعب الفلسطيني الاقتصادية والإنسانية. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الإسرائيلية ورئيس السلطة الفلسطينية عباس للمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الحساسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تدهورت الظروف الإنسانية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى رفض حكومة السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس ممارسة الحكم على نحو يتسم بالمسؤولية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة الشعب الفلسطيني، وقد خصصت مبلغ ٤٦٨ مليون دولار كمساعدة مباشرة لهذا الشعب، خصص منها أكثر من ٢٧٥ مليون دولار للمساعدة الإنسانية.

عقب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في آب/أغسطس، أتيحت للمجتمع الدولي فرصة لدعم الشعب اللبناني والشعب الإسرائيلي في بناء أساس جديد لسلام مستقر ومستدام وشامل. وستواصل الولايات المتحدة العمل بنشاط مع جميع الأطراف للتشجيع على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، ودعم الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا في بسط سيادتها وتحمل مسؤوليتها في تأمين حدودها. وفي هذا السياق ندعو للإفراج الفوري وغير المشروط عن جنديْ قوات الدفاع الإسرائيلية، اللذين اختطفا في ١٢ تموز/يوليه.

انتشار القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان لأول مرة منذ ٤٠ عاما تقريبا يثبت التزام لبنان بالتمسك بمبادئ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أن النشر السريع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، بعد توسيعها، ساعد لبنان بالفعل على البدء في تأمين حدوده، ويسر انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، ومكن القوات المسلحة الشرعية التابعة للحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا من العمل على كامل أراضيها.

تضمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التزاما قانونيا ملزما لجميع الدول لمنع بيع أو توريد أسلحة أو مواد تتعلق بالأسلحة إلى لبنان، إلا بترخيص صريح من تلك الحكومة أو من اليونيفيل. ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص سوريا وإيران، بالواجبات المفروضة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عن طريق تنفيذ الحظر على شحنات الأسلحة غير المشروعة.

لا يزال المجتمع الدولي وبلدان المنطقة تواجه تحديات كبيرة وخطيرة في التحرك نحو تحقيق الهدف النهائي، المتمثل في إقامة شرق أوسط ينعم بالاستقرار والأمن والرخاء. ولكن هذه التحديات ليست مستعصية. ولا يزال الطريق نحو تحقيق هذا الهدف واضحا: تجديد الالتزام بخارطة الطريق،

وقبول مبادئ اللجنة الرباعية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بيرو. باسم مجلس الأمن، أُرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير خورخي فوتو – برنالس غتيكا، الذي يشارك في هذا الاجتماع لأول مرة بصفته الممثل الدائم لبيرو. وأعطيه الكلمة.

السيد فوتو – برنالس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشكركم السيد الرئيس على عبارات الترحيب اللطيفة هذه. وأود أيضا أن أشكر السفير ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثل الأمين العام الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية.

التقرير الذي استمعنا إليه للتو مدعاة لقلق كبير. ونلاحظ، على وجه الخصوص، أن الأزمة بين رئاسة السلطة الفلسطينية وحكومتها لا تزال مستمرة، وأن جنديا إسرائيليا لا يزال في الأسر. واستمرار هذه الأزمة يجعل من الصعب على الطرفين العودة إلى مسار حل سلمي، بالصيغة التي وصفتها خارطة الطريق وحددتها المجموعة الرباعية ودعمها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ وهذا ضروري لاستعادة الأمل.

علمتنا الحرب الأخيرة في لبنان درسا يتعلق بخطر تصعيد الصراع. إن استمرار أزمة الحكم الفلسطيني الداخلية مقلق بشكل خاص. فاستمرار الخلافات بين رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة عنصر رئيسي من عناصر الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي تؤدي إلى معاناة الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة. وانعدام التلاحم بين الرئاسة والفرع التنفيذي يجعل من الصعب جدا ترسيخ أركان النظام العام ويزيد كثيرا من صعوبة عمل قوات الأمن على إيقاف الهجمات غير المقبولة التي تشن من قطاع غزة على أهداف إسرائيلية كثيرا ما يتم اختيارها عشوائيا.

ولهذا السبب، نأمل أن تستمر الجهود التي يبذلها الرئيس عباس لتشكيل الحكومة، مما يمكن السلطة الفلسطينية من العمل على نحو متسق. وقد لقيت هذه الجهود في الشهر الماضي دعم المجموعة الرباعية على أمل أن تؤدي إلى برنامج سياسي يمكّن مجتمع المانحين من الشعور أن بوسعهم استئناف تقديم الدعم للحكومة الفلسطينية.

وأُحطنا علما أيضا بقرار اللجنة الرباعية، الذي أُعلن في بيانها الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تكثيف جهودها والعمل عن كثب مع بلدان المنطقة التي أقامت معها صلات خاصة، ومع طرفي الصراع. إننا بحاجة إلى إيجاد دينامية تشجع طرفي الصراع على مواصلة جهودهما الرامية إلى إيجاد حل على أساس مبدأ التعايش السلمي بين دولتين: إسرائيل وفلسطين. وسيظل هذا عنصرا أساسيا في تمهيد الطريق أمام المفاوضات.

باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وخلق سياسية أمر واقع على الأرض، وباستمرار الأعمال الإرهابية الموجهة ضد إسرائيل، فإن مرور الوقت يؤدي إلى إضعاف البرنامج الوحيد الذي يمكن على أساسه الوصول إلى حل دائم؛ وهذا الحل يجب أن يتحقق في إطار قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وبخصوص الحالة في لبنان، أود أن أشدد على الحاجة إلى أن تواصل الأطراف احترامها لوقف الأعمال العدائية وللخط الأزرق. ولا يوجد حل حتى الآن لمسألتي ترسيم الحدود الدولية للبنان، وبالأخص في المناطق التي يوجد نزاع بشأنها، وإقامة علاقات دبلوماسية تقليدية بين لبنان وجيرانه

وتطبيعها. ونحث الأطراف على أن تجري الحوار السياسي الثنائي قريبا وعلى أرفع مستوى.

وفضلا عن ذلك، لا يمكن قبول وجود الجماعات المسلحة التي تهدد مسؤولية الدولة وحدها عن الاستخدام المشروع للقوة في الأراضي اللبنانية. فهذه الجماعات تشكل مصدرا لزعزعة الاستقرار الداخلي والخارجي. وأعرف أننا سنتسلم قريبا تقريرين من الأمانة العامة عن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وبعد أن نطلع على هذين التقريرين، سنعود إلى الموضوع بتعليقاتنا التفصيلية.

السيد دولا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني إذ آخذ الكلمة بعد السفير فوتو - برناليس، أود أيضا أن أعرب عن مدى سعادتنا بانضمامه إلينا في المجلس.

أؤيد البيان الذي سيلقيه بعد قليل سفير فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أشكر السيد ألفارو دي سوتو على بيانه. كما أرحب بما يقوم به من عمل وسط ظروف صعبة في القدس وفي الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل بصفته المنسق الخاص لعملية السلام.

بعد شهر من الأمل الذي تولد عن الاجتماعات التي عقدت في نيويورك، وهنا في مجلسنا، فإن الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية ازدادت حدة للأسف. ولا تزال فرنسا تشعر بقلق شديد من التدهور المستمر في الأوضاع الأمنية والإنسانية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وكذلك من الافتقار إلى التقدم في الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار إطلاق الصواريخ المحلية الصنع من غزة على الأراضي الإسرائيلية، واستمرار تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ بداية الصيف، والتي أدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين وتسببت بخسائر مادية كبيرة. كما أن الاشتباكات الأخيرة فيما بين الفلسطينيين، لا سيما بين قوات الأمن في غزة، تدعو إلى القلق. ويتطلب هذا الوضع المتفجر ردا قويا وسريعا من المجتمع الدولي والأطراف لتفادي المزيد من التدهور الذي سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بدرجة أكبر.

لا يمكن أن نبقى بلا حراك، لا سيما في ضوء الحالة الاقتصادية الكارثية في الأراضي الفلسطينية. وترحب فرنسا باستئناف الآلية الدولية المؤقتة التي ستتيح توصيل المساعدة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني. ولئن كانت هذه الآلية ضرورية، فإنها غير كافية. وندعو إسرائيل، ثانية، إلى تحويل الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. إن التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، وبالأخص من خلال إعادة فتح المعابر إلى قطاع غزة، أمر أساسي لاستئناف النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

وفي المجال السياسي، يجب إشراك المجتمع الدولي، والمجموعة الرباعية في المقام الأول، في حل هذا الصراع الذي لا يزال يشكل مصدرا كبيرا لانعدام الاستقرار وإشاعة الإحباط في المنطقة. لقد فتح أحدث بيانات المجموعة في هذا الصدد آفاقا نأمل أن تتحول إلى واقع. ونأمل أيضا أن تشرع المجموعة في الإعداد لمؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية السلام. ولا يزال دور بلدان المنطقة حاسما، وهو ما ظهر في المبادرة الطيبة التي اتخذت زمامها جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر لإعادة تنشيط خطة السلام التي أقرها مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

ولا يجوز بالطبع أن يكون عمل المجتمع الدولي بديلا عن العمل العازم للأطراف المعنية ذاتها، التي يجب أن تظهر مسؤوليتها وتعود إلى طريق التفاوض وتحترم التزاماتها.

ونهيب بالسلطة الفلسطينية أن تعتمد التدابير الضرورية لوقف إطلاق الصواريخ وأعمال الإرهاب والعنف

ضد إسرائيل، وأن تشجع على الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف. ونتوقع أن تحترم الحكومة التي تقودها حماس المبادئ الثلاثة التي حددها المجموعة الرباعية: نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات السابقة.

كما نريد أن تضمن السلطة الفلسطينية النظام العام وأن تضع حدا للمواجهات الداخلية الخطيرة التي نشهدها. ونحن نجدد دعمنا للرئيس عباس ونؤيد تماما جهوده لتعزيز التوافق الوطني الفلسطيني في الآراء حول الأهداف التي يدافع عنها منذ انتخابه رئيسا للسلطة الفلسطينية. وسيكون تشكيل حكومة وحدة وطنية استنادا إلى برنامج يجسد مبادئ المجموعة الرباعية أمرا إيجابيا، للفلسطينيين ولعملية السلام على السواء.

وبنفس الطريقة، تتوقع فرنسا أن توقف إسرائيل عملياتها العسكرية غير المتناسبة ضد المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية وأن تحجم عن أي تدبير أحادي الجانب قد يضعف السلطة الفلسطينية كمؤسسة وكشريك في المفاوضات. وندين الاعتقالات المتكررة للمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين، وندعو إسرائيل مجددا إلى إطلاق سراح أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي والسياسيين الذين سجنتهم بصورة غير قانونية.

أخيرا، إن المستوطنات ومواصلة بناء الجدار الفاصل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاك لمقومات الحياة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للدولة الفلسطينية المستقبلية ويجب وقفها. وتشكل المستوطنات حول القدس الشرقية، لا سيما في ما يسمى المنطقة ''إي-١'' (E-l)، مصدر قلق كبير لنا أيضا لأنها تعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني وتشطر الضفة الغربية إلى جزأين وتضعف فرص عملية السلام.

وبخصوص الحالة في لبنان، فإن فرنسا يسعدها أن ترى أن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يمضي قدما. وهناك احترام لاتفاق وقف الأعمال القتالية بعد أكثر من شهرين من إبرام الاتفاق. وقد انسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني باستثناء الجزء الشمالي من قرية الغجر. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني انتشارهما وتعزيز هذا الانتشار في جنوب البلد، بما في ذلك بمحاذاة الخط الأزرق.

المجتمع الدولي مطالب بمواصلة العمل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار: وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل، يشمل الإفراج غير المشروط عن الأسرى الإسرائيليين وحل القضية الحساسة المتعلقة باللبنانيين المحتجزين في إسرائيل وتنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) وحل قضية مزارع شبعا والتقيُّد بالحظر على الأسلحة التي لم ترخص بها حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة ووقف تحليق الطيران الإسرائيلي فوق لبنان.

إن فرنسا ستواصل مساعيها واتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدته الإقليمية. كما ستواصل جهودها للمساعدة في تعمير لبنان وسنستضيف مؤتمرا حول هذا الموضوع في باريس في شهر كانون الثاني/يناير القادم.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا اعتقادنا بأن الصراع في المنطقة لن يحل باللجوء إلى القوة، ولكن عن طريق المفاوضات والحلول السياسية. وفيما يتعلق بالأزمة التي يمثل إيجاد حل دائم لها أمرا أساسيا لمستقبل الشرق الأوسط وما وراءه، فإنه يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية من جانب الأمين العام والمجموعة الرباعية والبلدان الأخرى المعنية بشكل مباشر. وستواصل فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، العمل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم يستند إلى قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة والإطار المرجعي لمؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص السيد ألفارو دي سوتو على عمله بهمة ضمن هيكل محاوري الشرق الأوسط التابعين للمجموعة الرباعية، وكذلك على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها اليوم بخصوص الحالة في المنطقة. وتحليله للأحداث يتفق ورأي روسيا في كيفية تطور الحالة في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، لا يزال الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عاملا محددا لمصير المنطقة. وعدم تسوية هذا الصراع عامل من العوامل المساهمة في تردي الحالة بصورة دورية في الشرق الأوسط.

إن روسيا تعتقد أن هناك عائقا سياسيا يقوم بالفعل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبرنامج العمل في سبيل ذلك جد معروف، وهو خارطة الطريق التي اعتمدها طرفا الصراع كلاهما. ويجب أن يؤدي الدور الرئيسي هنا، كما أبرز السيد دي سوتو على حق، المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين. ويستدل من الاتصالات الروسية في المنطقة أن قيادة إسرائيل وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية لا تشككان في أهمية خارطة الطريق والمجموعة الرباعية بصفتهما آليتين للتأثير الخارجي الجماعي في سبيل تسوية الحالة في الشرق الأوسط. وهناك مسألة أخرى هي كيفية تعزيز فعالية هذه الآلية وطابعها الوظيفي. ومن المهم، في هذا الصدد، تنفيذ قرار المجموعة الرباعية الذي اتخذته في نيويورك، في اجتماع شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولا بد لنا أيضا من مواءمة خارطة الطريق مع واقع المنطقة الراهن.

وبوسع أعضاء المجموعة الرباعية أن يناقشوا هذه المسائل في الاجتماع المقبل، وهو الآن في طور التخطيط. ومن الناحية العملية، نرى أنه قد آن الأوان لدعم سلطة المجموعة الرباعية وأن من المفيد أن نفعل ذلك، لأن المجموعة تُحضِّر لاجتماع بين رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، وإيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل. وقد يكون في ذلك زخم إيجابي لكل أنواع العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. ولكن مع الأسف، لم يُحرز أي تقدم في مسألة إنشاء حكومة وحدة وطنية في الأراضي الفلسطينية.

لقد بلغت المحادثات المتعلقة بهذه المسألة، بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية طريقا مسدودا. وفي نفس الوقت، قد يفلت زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية، بسبب الصدامات بين الفصائل فيها. ولا تزال الحالة الإنسانية هناك حرجة، ولذلك نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي – وخاصة الدول العربية – أن يساعد الفلسطينيين على التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء. ولا شك في أن علينا أن نعثر على حل بأسرع ما يمكن لمشكلة الإفراج عن العريف الإسرائيلي شليط. ولا يمكننا أن نحل المشكلة الفلسطينية على حدة في إطار ثنائي، من دون معالجة ما لها من صلات بغيرها من الأزمات الإقليمية. ولذلك، يجب أن ننعش الحوار بين إسرائيل وسورية، ولا بد لنا من حوار سياسي تمس إليه الحاجة بين دمشق وبيروت. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُعقد أيضا اجتماعات بين رئيس الوزراء السنيورة والرئيس الأسد.

ونحن على علم بأن سورية مستعدة لاتصالات من هذا القبيل، ونرجو أن يتوفر في بيروت أيضا موقف بنَّاء كهذا. وإذا نظرنا إلى الحالة في لبنان، نجد أن الأحداث تتقدم في الاتجاه الصحيح. ونحن مرتاحون على نحو خاص لأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مستمر، مع أن الحالة في لبنان لا تزال هشة. والتنفيذ الكامل لكل أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجب أن يسير بطريقة تحول دون حدوث مزيد من التوتر بين شتى القوى السياسية والمجموعات الطائفية في البلد.

ودعمنا مستمر لإجراء اتصالات مع الأطراف في لبنان ونحن نشجعها على توحيد برنامجها في سبيل انتعاش بلدها بعد الحرب. ومما له أهمية أساسية التذكير بعدم قبول ممارسة إسرائيل القائمة على انتهاك مجال لبنان الجوي. وفضلا عن ذلك، يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في لبنان. وروسيا تساعد على التخفيف من وطأة هذه الحالة بإيفاد مهندسين إلى لبنان سيعملون طوال الشهرين المقبلين لإصلاح الطرق الرئيسية وإعادة بناء الجسور وإزالة الألغام من مواقع العمل. ويعمل الجنود الروس في لبنان بناء على اتفاقات ثنائية مع الحكومة اللبنانية وتلبية لنداء طلب تقديم المساعدة للبنان الوارد في القرار ١٧٠١.

السيد كرستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على تنظيم هذا الاجتماع وللسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لإحاطتنا علما بآخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط.

ولا تزال الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدر قلق شديد لوفدي. فقد تصاعد العنف في الأيام الأخيرة في قطاع غزة، بسبب تكرار عمليات الاجتياح الإسرائيلية فيما يظهر لمنع إطلاق عناصر الميليشيات صواريخ على المدن الإسرائيلية. والمؤسف أنه كثيرا ما نتجت من ذلك عواقب مهلكة، ووخيمة على الشعب الفلسطيني.

ومما يؤسف له أن تكون جهود الرئيس عباس الرامية إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني قد أخفقت بسبب مسألة الاعتراف بإسرائيل. ونحن نحث السلطة الفلسطينية وحماس، لما فيه المصلحة العامة لشعبهما، على أن يتعاونا ويشكلا حكومة، نرجو أن تشرع في مفاوضات مع إسرائيل.

ومع أن حالة العلاقات اليائسة بين فلسطين وإسرائيل لا تدعو إلى التفاؤل لتوفر مقومات البقاء لخطوة من هذا القبيل، فنحن واعون بالتزام الرئيس عباس المتواصل ببرنامج لتحقيق السلام واستعداد رئيس الوزراء إيهود أولمرت المعلن للقاء نظيره الفلسطيني، مما ينبغي أن يشجعنا على السعي إلى الجمع بين هذين الرئيسين لاستئناف مفاوضات السلام.

ونحن نناشد إسرائيل تكرارا أن تتخذ خطوات لتضع حدا لمقاطعتها المالية للسلطة الفلسطينية – وهذا تدبير من شأنه أن يساعد الإدارة إلى حد بعيد على الوفاء بالتزاماتها المالية ومن شأنه التخفيف عن الشعب الفلسطيني الذي عانى الأمرين من العواقب الأليمة لحظر وصول الأموال إلى الفلسطينيين.

لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط. ومجلس الأمن، إدراكا منه لهذه الحقيقة السياسية، تصرف بصورة مناسبة بإصدار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بتحقيق وقف العمليات الحربية بين إسرائيل ولبنان وإرساء أساس وقف مستدام لإطلاق النار. وقد أبرز مجلس الأمن، بقيامه بذلك، دوره الهام، الحاسم في مجال البحث عن سلام شامل في الشرق الأوسط.

يجب على مجلس الأمن أن يواصل تأكيده هذا الدور وأن يعمل بكد في سبيل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، فهي، بلا منازع، في صميم مسألة الشرق الأوسط، وذلك على أساس قراراته ووفقا لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. إنها أوثق طريقة لضمان حق الإسرائيليين في دولتهم الخاصة ضمن حدود مرسومة بوضوح وآمنة، وكذلك لضمان حق الفلسطينيين في دولة مستقلة خاصة بهم، تتوفر لها أسباب البقاء، في سبيل تأمين حريتهم في الانتقال وحقهم في التنمية.

السيدة تاج (جمهورية تترانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود نحن أيضا أن نشكر السيد ألفارو دي

سوتو على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في الشرق الأوسط. وما زالت جمهورية تترانيا المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، هذا العنف الذي أسفر عن فقدان كثير من الأرواح، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال؛ وعن دمار البنية التحتية البالغة الأهمية. وقد أدت دورة العنف والعنف المضاد الجارية إلى مزيد من التوتر في المنطقة، بينما ينبغي للأطراف في الشرق الأوسط أن تبحث عن سبل تؤدي إلى إنعاش عملية السلام التي لا تبرح مكانها. يجب بعث المفاوضات من أجل حل يسمح بقيام دولتين، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن الحالة الراهنة السريعة التقلب في الشرق الأوسط مدعاة انزعاج شديد. وقصف الطيران الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية الكثيفة السكان، والاغتيالات من دون محاكمة لنشطاء مزعومين وقصف الدبابات والعمليات العسكرية البرية ما فتئت تتواصل بلا هوادة. وقد دمرت إسرائيل البنية التحتية الرئيسية في فلسطين، بما في ذلك منشأة توليد الطاقة الوحيدة فيها. وتواصلت أيضا عمليات التفجير الانتحاري التي يقوم بها الفلسطينيون، فضلا عن إطلاق الصواريخ وقنابل الهاون عشوائيا على إسرائيل، بصورة لا نرى نهاية لها.

ونحن شديدو القلق من اندلاع العنف فيما بين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة. فهذا العنف، مع إغلاق خطوط التموين الرئيسية، يتسبب بكثير من المشاق وسط الشعب الفلسطيني وحرمانه من احتياجاته الأساسية، ويشكل بذلك انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة به. كما أن عدم دفع مرتبات العاملين الفلسطينيين يؤدي إلى زيادة يأسهم، الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من العنف.

وترحب تترانيا بالتزام الرئيس محمود عباس بالسلام وباستعداد رئيس الوزراء إيهود أولمرت لإجراء المحادثات. كما نرحب بجهود الدبلوماسيين المصريين وغيرهم من الوسطاء الإقليميين، ونحثهم على مواصلة تلك الجهود. ونرحب، كذلك، بالمؤتمر المزمع عقده في باريس، في كانون الثاني/يناير، والذي أعلن عنه ممثل فرنسا.

وقد عبر الإسرائيليون والفلسطينيون العاديون أيضا، بشتى الطرق وفي العديد من المناسبات، عن رغبتهم في الحل المتمثل في قيام الدولتين عن طريق التفاوض، الوارد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي خارطة الطريق. ونعتقد بأن الوقت مناسب للحكومة بقيادة حماس كي تلتزم بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، بما فيها الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ومبدأ نبذ العنف.

ومن ناحية إسرائيل، فإنه ينبغي لها أن تنفذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، بما في ذلك وقف بناء الجدار الحاجز في الضفة الغربية وتجميد الأنشطة الاستيطانية والسماح بحرية الحركة من خلال إزالة حواجز التفتيش وغيرها من القيود على حركة الفلسطينيين. وبدون استئناف حرية الحركة لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد فلسطيني يملك مقومات الاستمرار.

وينبغي لإسرائيل كذلك أن تلغي قرارها باحتجاز رسوم الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تجبيها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. فاحتجاز هذه المدفوعات، بالإضافة إلى سحب مساعدات بعض الحكومات المانحة، أدى إلى أزمة مالية حادة للسلطة الفلسطينية. وقد حان الوقت لإعادة النظر في هذا الموقف للحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية.

وفيما يتعلق بجنوب لبنان، يسعدنا أن نلاحظ أن الحالة ما زالت هادئة، الأمر الذي سمح بإعادة فتح المدارس وبعودة الأنشطة الأخرى إلى حالتها الاعتيادية. ونرحب

بالجهود والمساهمات من جانب جميع البلدان التي مكنت من عودة السلام النسبي في هذه المنطقة. ونحث على العمل من أجل إزالة الألغام الأرضية التي ما زالت تودي بحياة الأطفال في جنوب لبنان. وأخيرا، ندعو إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية المفيدة.

في الشهر الماضي، عقد مجلس الأمن، للمرة الأولى، جلسة تاريخية بحضور وزراء الخارجية للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. وقد بين ذلك الأهمية التي يوليها المجلس لتلك الحالة وعكس تصميمه على إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فمن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من شهر، ما زالت عملية السلام تعاني من الركود ولم يتحقق أي تقدم يذكر. وهذا الافتقار إلى التقدم مدعاة للقلق الشديد.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي أقدم بند على جدول أعمال مجلس الأمن، وهو البند الوحيد الذي استرعى انتباه المجتمع الدولي بشكل دائم خلال فترة طويلة. إن عدم التوصل إلى حل للصراع العربي - الإسرائيلي لم يؤثر على حياة شعوب وبلدان الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين وإسرائيل ولبنان وسورية والأردن ومصر فحسب، بل أيضا حرك عواطف الشعوب في كل أنحاء العالم. وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وإقامة دولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن، هي الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي وتطلعاته.

وخلال نصف القرن الماضي، لم يكن هناك نقص في الجهود لحل الصراع العربي - الإسرائيلي. فمبدأ الأرض مقابل السلام، الذي كرسه مؤتمر مدريد، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، كلها كانت محاولات إيجابية ومفيدة في هذا المجال.

وفي الوقت الحالي، تتطلب الأسباب الأساسية وسبيل الخروج من الصراع من الطرفين أن يتحليا بالشجاعة السياسية، والتغلب على التدخل، وبناء الثقة بشكل تدريجي، وانطلاق محادثات السلام من جديد في أسرع وقت ممكن وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها كلا الطرفين. ولهذا الغرض، ينبغي للطرفين اعتماد نهج يستشرف المستقبل وتقديم التنازلات المطلوبة. ولا يمكن للسلام أن يتحقق من خلال التفجيرات الانتحارية أو احتجاز الرهائن، كما لا يمكن أن يتحقق من خلال بناء جدران عازلة وعقوبات اقتصادية أو محاولات أحادية الطرف تُقرر مسبقا مستقبل المسائل المتعلق بالوضع النهائي.

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود من جانب الأطراف المعنية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي، بل ينبغي أن يعمل لمساعدة الأطراف على المضي قدما نحو الأهداف المشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجموعة الرباعية في الشهر الماضي بعقد اجتماعات منتظمة مع الأطراف وبلدان المنطقة، وبالرصد المشترك للتطورات في الميدان وإيجاد الطريق إلى التنمية. ونأمل من المجموعة الرباعية، بوصفها الآلية الرئيسية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، أن تؤدي دورا سباقا في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يضطلع بجهود ابتكارية في أدائه لدوره وتحمل مسؤولياته.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي الذي استمر عقودا قد أدى إلى فقدان العديد من الأمهات لأبنائهن وفقدان الكثير من الزوجات أزواجهن. وإن الأرض التي كانت في السابق أرض السلام والهدوء، والتي كانت تفيض بالحليب

والعسل، أصبحت الآن تفيض بالدم والدموع. ولا يمكننا أن نبقى صامتين بعد الآن. بل يجب أن ندع بذور السلام تضرب جذورها في أرض الشرق الأوسط الخصبة من أجل حياة أفضل للأجيال القادمة. هذه هي مسؤوليتنا التاريخية. ونأمل أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية الممتازة حقا وعلى ملاحظاته القيمة.

وأود أن أؤكد أن سلوفاكيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ستدلي به بعد قليل ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في الشهر الماضي، أجرى وزراؤنا تبادلا مفيدا للأفكار حول آخر التطورات في الشرق الأوسط. ومما يثلج صدر سلوفاكيا أن هناك رأيا سائدا في مجلس الأمن حول الحاجة إلى إعادة تنشيط عملية السلام في المنطقة والدفع قدما بتسوية شاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، نرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود وأن يتخذ خطوات إضافية لتعزيز عملية السلام في تلك المنطقة.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جانب جميع الأطراف. وهذا هو الطريق الأنجع والوحيد للحيلولة دون وقوع تطورات مأساوية كتلك التي شهدناها في الصيف الماضي.

إننا نرحب بالعملية المستمرة لإعادة البناء في لبنان وبانتشار القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد وبالتعزيز الكبير لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان. ويسعدنا أن عددا من الخطوات قد اتخذ لتثبيت استقرار الوضع ولإنفاذ مراقبة الحدود. إلا أنه يبقى الكثير مما ينبغي القيام به، بما في ذلك احترام الحظر على الأسلحة، الذي يجب التقيد به تقيدا تاما من جميع الأطراف المعنية. وفي رأينا أن انتهاج الحكومة السورية وغيرها من البلدان موقفا بنَّاء وتعاونا يساعد كثيرا في هذا الشأن.

يجب نزع سلاح المليشيات المحلية والأجنبية في لبنان وتفكيكها بسرعة، لضمان أن لا تبقى أسلحة غير شرعية في لبنان ولا توجد سلطة غير الدولة اللبنانية.

كما نؤكد على ضرورة حل مسألة مزارع شبعا وترسيم الحدود بين سوريا ولبنان.

وأخيرا لا آخرا، ينبغي ألا ننسى الجنديين الإسرائيليين المخطوفين. وندعو جميع الأطراف في لبنان للمساعدة في ضمان الإفراج عنهما. كما أننا نقر بالحاجة إلى معالجة مشكلة الأسرى اللبنانيين، إلا أنه لا يجوز الربط بين هاتين المسألتين، فالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين يجب أن يكون فوريا وغير مشروط.

ونشير برضى إلى الدعوة الأخيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت للبدء بمحادثات مباشرة مع لبنان. على هذا الصعيد، أود أن أرجو من السيد دي سوتو أن يعطينا رأيه بشأن احتمالات هذه المحادثات وشروطها، وأن يخبرنا عن الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لتسهيل الدخول في حوار جدي بين إسرائيل ولبنان.

وفيما يتصل بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، نحن مقتنعون بأن المجموعة الرباعية تمثل الآلية المثلى لدفع عملية السلام قدما. وقد لاحظنا بارتياح أن المجموعة الرباعية في بيانها الأخير أعادت تأكيد التزامها بالمبادئ الواردة في خارطة الطريق، ونحن ندعم جهودها لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتصل بالتطورات في الميدان، فإننا نبقى قلقين على الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في غزة. ونأمل ونكرر دعوتنا إلى وضع حد للعنف من جانب الفصائل الفلسطينية، وإلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المخطوف. ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين الأمن الداخلي، فضلا عن منع الاعتداءات الإرهابية على إسرائيل، وخاصة إطلاق الصواريخ على المراكز السكنية الإسرائيلية. وإننا ندعم جهود الرئيس محمود عباس وقيادته لتحقيق ذلك الهدف وتمتين الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين. ونأمل أن تتعاون الحكومة الفلسطينية لبلوغ ذلك.

كما نلحظ وندعم جهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونتوقع لهذه الحكومة أن تكون ملتزمة بمبادئ الرباعية، وأن يسهل برنامجها السياسي بداية مبكرة، فضلا عن الاستمرار في حوار جدّي وصولا إلى حل لصراع الشرق الأوسط.

ونظل قلقين بشدة حيال الوضع الاقتصادي والإنساني الصعب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة استمرار وتوسيع الآلية الدولية المؤقتة، التي ستتيح توجيه الموارد وتوصيل المساعدة للفلسطينيين مباشرة، وبذلك تعالج احتياجاتهم الإنسانية والمالية الملحة. ولهذه الغاية، نحث إسرائيل على استئناف تحويل عوائد الضرائب والجمارك الفلسطينية المحتجزة لديها، ونشجعها على إجراء هذا التحويل عبر الآلية الدولية المؤقتة. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الخاص بحرية الحركة والوصول، ونناشد المعنيين للإبقاء على معبري رفح وكارني، وغيرهما من المعابر الحدودية، مفتوحة بصورة دائمة.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على إيماننا المشترك عموما بالحاجة إلى إعادة إحياء عملية السلام. وفرصة القيام بذلك لا تزال سانحة. وإننا نأمل ونعتقد أن جميع الأطراف المعنية والأطراف ذات الأهمية، ستغتنم هذه الفرصة وتتخذ إجراءات محددة وفورية. وعلى هذا الصعيد، نشجع التشارك المبكر بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، بغية إعادة بدء مفاوضات متبادلة وجدية. كما نشجع مثل هذا التشارك المتواصل بين جميع الأطراف في الشرق الأوسط.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الشهري. كما أود أن أشكر السيد ألفارو دي سوتو على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات والشاملة والمستكملة التي قدمها اليوم.

اليونان تؤيد كليا البيان الذي سيلقيه لاحقا ممثل فنلندا الدائم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في اجتماع المجلس الذي عقد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر، أعرب وزراء خارجيتنا عن التزامهم بدفع عملية السلام قدما على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والأطر المرجعية المتفق عليها، وخارطة الطريق. ومن المؤسف أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ظل منذ ذلك الحين يتدهور بوتيرة مثيرة للقلق. فالخطاب من الطرفين يتجه إلى مزيد من العدائية بدل الاتجاه المعاكس وإذا أخذنا عددا من البيانات التي أدلى بها كبار المسؤولين على محملها الظاهر، لبدا لنا أننا على حافة تصعيد كارثي آخر من العنف.

وفي سياق هذا الوضع المتوتر والمضطرب والقابل للانفجار في الأراضي الفلسطينية، استثمر المجتمع الدولي موارد ضخمة، بشرية ومادية، لضمان أن يسود الاستقرار في جنوب لبنان، من خلال التنفيذ الكامل لجميع جوانب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن يتسنى تأمين وتوطيد وقف دائم لإطلاق النار.

إننا نتطلع إلى التقدم المشجع المستمر في هذا الشأن، لكننا في الوقت نفسه نشر بشديد القلق حيال إمكانية عدم الاستقرار، التي قد تحدث في المنطقة نتيجة الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية.

لذا من المهم جدا أن يبقى المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، مهتما ومشتركا فعليا مع الطرفين لدعوهما إلى ممارسة الانضباط والحؤول دون انفلات الوضع من السيطرة، وتشجيع استئناف الحوار.

وفيما ندعم جهود الرئيس محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقا لبرنامجه المقترح للسلام، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن غياب آفاق سياسية يعتد بها لتحقيق الطموحات المشروعة والمعترف بها للشعب الفلسطيني، بإقامة دولة أصيلة وقابلة للحياة، يجعل مهمته شديدة الصعوبة، مهمة لا تزال حصيلتها غامضة جدا.

وفي هذا المضمار، من الضروري معالجة غياب عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي إلى تقدم في تحقيق حل قائم على وجود دولتين معالجة ملحة.

السلطة الفلسطينية ومؤسساها على حافة الانهيار. وإذا تركنا ذلك يحدث، فسنواجه السيناريو الأسوأ، لأن هذا التطور لن يؤدي إلا إلى تعقيد وتفاقم التوترات القائمة بين الفصائل الفلسطينية، وقد ينتج عنه انهيار كامل للقانون والنظام في الأراضي الفلسطينية.

من مصلحتنا جميعا، وليس أقلنا الدول المتاخمة، ألا ندع ذلك يحدث. ونتوقع للمجموعة الرباعية أن تتحرك، بصورة عاجلة، على الاتفاق الذي توصلت إليه في أيلول/سبتمبر وأن تلتقي بصورة منتظمة على مستوى المسؤولين وعلى مستوى المندوبين على حد سواء، بما في ذلك مع أطراف الصراع والشركاء الإقليميين الآخرين، لرصد التطورات والإجراءات التي تتخذها الأطراف، ومناقشة طريقة المضي قدما.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب، نيابة عن وفدي، بالممثل الدائم الجديد لبيرو، السيد خورخي فوتو – برناليس غتيكا. نتمنى له كل نجاح في مجلس الأمن لما تبقى من هذه السنة وطوال السنة القادمة.

كما أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دي سوتو، على إحاطته الإعلامية الممتازة. ونيابة عن الحكومة الأرجنتينية، أود أن أعرب عن تقديرنا لجهوده المتواصلة والهادفة إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

بلادي قلقة بصورة خاصة على الوضع في قطاع غزة.

ونأسف أن نلاحظ أن الحالة مستمرة في التدهور بوتيرة مقلقة. والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وأعمال الجماعات المتطرفة الفلسطينية وتزايد التوترات السياسية بين أتباع حماس وفتح هي العوامل الرئيسية المساهمة في هذا التردي. والسكان المدنيون الفلسطينيون هم الضحية الرئيسية لهذا العنف، وهم يعانون معاناة بالغة من الأزمة الاقتصادية العميقة في قطاع غزة. ولو استمر هذا العنف، سنواجه خطر زيادة تشرذم وتطرف المجتمع الفلسطيني وأيضا احتمال انهيار السلطة الفلسطينية، الذي سيكون نكسة فظيعة قد لا يمكن الرجعة منها في السعي إلى السلام. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتفادي هذا السيناريو المؤسف. ونأسف أيضا لأنه اتضح أن المفاوضات الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية غير ناجحة حتى الآن. وتؤيد الأرجنتين تأييدا راسخا جهود الرئيس عباس بغية ضمان أن يعكس برنامج الحكومة الفلسطينية مبادئ السلام الأساسية

الثلاثة التي وضعها المجتمع الدولي. ونأمل في أن تستمر هذه الجهود، رغم الصعوبات التي تواجهها، وفي أن يعيد قادة حماس النظر في موقفهم.

والشعب الإسرائيلي وحكومة إسرائيل لهما الحق في المطالبة بأن توقف الهجمات بصواريخ القسام على القرى في جنوب إسرائيل وبالإفراج عن العريف غلعاد شاليت دون أي شروط مسبقة. ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا دون تحفظات هذين المطلبين. وفي نفس الوقت يرى بلدي أن الرد العسكري الصرف والاستعمال غير المتناسب للقوة لن يحققا النتائج المرغوب فيها ولن يسهما إلا في زيادة معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز مواقف الذين يريدون في فلسطين الدعوة إلى مزيد من العنف. والشعب الفلسطيني أيضا له الحق في المطالبة بتخفيف عمليات إغلاق الحدود والقيود على التنقل، وأن يبقى العبور إلى غزة ومنها مفتوحا دائما، وإنهاء العمليات العسكرية التي تلحق الضرر بالمدنيين الأبرياء، والإفراج عن الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الذين اعتقلوا في الشهر الماضي. وينبغي لنا أيضا أن نضع حدا لبناء حاجز الفصل ويجب تجميد كل النشاط الاستيطاني الجديد. ويؤيد بلدي أيضا هذه المطالبات ويدعو إسرائيل إلى تلبيتها. ونطلب من إسرائيل أيضا أن تحول، عن طريق الآليات الدولية المناسبة، جميع إيرادات الضريبة والجمارك المحجوبة منذ بداية ٢٠٠٦.

وفي نهاية المطاف من الضروري أن نبقي نصب أعيننا أن أغلبية الفلسطينيين والإسرائيليين تتفق على شيء، وهو أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع وأن الحل المتمثل في قيام دولتين لا يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ إجراءات انفرادية من جانب أي طرف من الطرفين. ووفد بلدي مقتنع بأن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية يجب عليهما أن يكونا في المستقبل أكثر نشاطا وفعالية في البحث عن السلام الدائم في الشرق الأوسط. ومبادئ هذا السلام معروفة جيدا لدينا جميعا ولا تحتاج إلى الاختراع من جديد؛ ونحن لسنا بحاجة إلى تكرار ذكرها هنا. إن ما نحتاج إليه هو عملية سياسية ذات مصداقية تقوم على أساس الحوار بشأن التنفيذ المتوازي للالتزامات المتبادلة والرصد الدولي للأداء والوفاء بالمعايير. ولهذا نرى أنه ينبغي للمجموعة الرباعية أن تركز في الأشهر القادمة بشكل حاسم على إنعاش خارطة الطريق ابتغاء تعديل بعض أحكامها. ونحن نعتقد أن وقت العمل قد حان.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان، نحن مسرورون عموما بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونشكر الأمين العام على العمل الذي قام به ونشكر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أيضا على العمل الذي قامت به في هذا الصدد. بيد أننا نعي أيضا أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونحن نعيد التأكيد على دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين إهود غولدواسير وإلداد ريغيف. ونشعر بقلق بالغ حيال استعمال إسرائيل للقنابل العنقودية في لبنان، التي تشكل خطرا يهدد السكان المدنيين ووكالات العمل الإنساني وحتى الأفراد من اليونيفيل. ونرى أنه يتعين على إسرائيل تقديم كل المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالمناطق التي تضررت أكبر ضرر بهذه الأسلحة وكميات وأنواع القنابل المستعملة. وانتهاكات إسرائيل للفضاء الجوي اللبناني مدعاة أيضا للقلق. ونعتقد أن هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف فورا.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى من تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نؤيد التدابير التي أمكن للحكومة اللبنانية أن تتخذها لنزع سلاح حزب الله ولضمان عدم وجود جماعات مسلحة أو أسلحة جنوب نهر الليطاني غير القوات المسلحة النظامية العاملة في تلك المنطقة. وأحداث الشهر الماضي تثبت عمليا أن من الضروري تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وهذا السلام ينبغي أن يشمل المسار الإسرائيلي – الفلسطيني والمسار الإسرائيلي – اللبناني

والمسار الإسرائيلي – السوري. وفيما يتعلق بالمسار الأخير، نأمل في أن يبدأ الطرفان المفاوضات ابتغاء إنهاء احتلال مرتفعات الجولان امتثالا للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتعتقد الأرجنتين أن مجلس الأمن هذا والمجتمع الدولي برمته ينبغي لهما، في الظروف الراهنة، تفادي إغراء التقاعس والرضا عن النفس. بل على العكس، ينبغي أن تكون أولويتنا إنعاش عملية السلام ابتغاء التحقيق الكامل للتطلعات المشروعة لشعوب الشرق الأوسط إلى الأمن والكرامة والاعتراف.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشارك الأعضاء الآخرين في شكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأعرب له عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي تم القيام به بشأن الشرق الأوسط. أولا، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، التي هي في صميم مشاكل الشرق الأوسط، ينبغي لنا أن نعرب عن قلقنا العميق بسبب المأزق السياسي والتردي المستمر لحالة القانون والنظام، وهي الحالة التي زادت من ترديها المنازعات والصدامات التي وقعت مؤخرا بين حماس وفتح. وتردي الظروف الاقتصادية والإنسانية لقطاع كبير من الشعب الفلسطيني، بخاصة في غزة، سبب للقلق البالغ من جانب المجتمع الدولي. وللخروج من هذا المأزق نحث الشعب في فلسطين على التوصل إلى طرق للتغلب على خلافاته وتأييد قيام حكومة وحدة وطنية جديدة تُشكل في أقرب موعد ممكن ابتغاء استعادة القانون والنظام وتحسين المناخ السياسي.

وتتوقع اليابان توقعا قويا أن توضح الحكومة الفلسطينية الجديدة للمجتمع الدولي أنها تسعى إلى تحقيق التعايش والازدهار المتبادل مع جارتها إسرائيل. وإذا جعلت الحكومة الفلسطينية ذلك واضحا وأرسلت رسالة قوية بأنها ستتوخى السلام عن طريق الحوار، حينئذ ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوانى في تأييد تلك السياسة بنشاط. ونتوقع أن تؤيد إسرائيل، من جانبها، جهود الرئيس عباس التي ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف وأن تستجيب لها على نحو إيجابي. وينبغي أيضا أن نعرب عن قلقنا حيال القتال المستمر بين إسرائيل والجماعات العسكرية الفلسطينية منذ اختطاف العريف غلعاد شاليت في نهاية حزيران/يونيه. وندعو الفلسطينيين إلى العمل من أجل العودة الآمنة للجندي المختطف والتوقف عن مهاجمة إسرائيل.

كما تهيب اليابان من جديد بإسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتفرج عن الوزراء وأعضاء البرلمان الفلسطينيين المحتجزين. ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء إقدام إسرائيل على توسيع مستوطناتها.

ليس هناك ما هو أهم لحل المشكلات، ولا سيما في هذه المرحلة الحرجة، من المحادثات المباشرة بين الأطراف على أرفع المستويات. ونتمنى كثيرا ونتوقع الاستئناف المبكر للمحادثات المباشرة التي تأجلت طويلا بين زعماء الطرفين، إسرائيل وفلسطين.

إن التدهور السريع في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين مسألة تدعو إلى القلق العميق. ونحن نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي وإسرائيل لمواصلة وزيادة المساعدات المطلوبة. وفي هذا الصدد، نؤكد أن استئناف الحكومة الإسرائيلية تحويل عوائد الضرائب والجمارك للسلطة الفلسطينية أمر في غاية الأهمية، وكذلك التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور.

واليابان، من جانبها، ماضية في تنفيذ التعهد الذي قطعته على نفسها في تموز/يوليه بتقديم ٢٥ مليون دولار في صورة مساعدة إنسانية إضافية للشعب الفلسطيني. ويعكف مسؤولون من الأطراف الأربعة المعنية، إسرائيل وفلسطين والأردن واليابان، على دراسة الاقتراح الياباني بإقامة ”ممر

للسلام والرخاء'' لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل التنمية والتعايش والرخاء المشترك في المنطقة في الأجلين المتوسط والطويل، بهدف تنفيذ هذا الاقتراح في تاريخ قريب.

وبخصوص الحالة في لبنان، ترحب اليابان بأن وقف الأعمال العدائية بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ما زال صامدا بوجه عام، بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والنشر المستمر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات اللبنانية في الجنوب. ونشيد هنا بجميع البلدان المساهمة في قوة الأمم المتحدة بما في ذلك البلدان الآسيوية.

ومن ناحية أخرى تقوم الحاجة إلى بذل جهود جادة لمعالجة المسائل الواردة في القرار بما في ذلك نزع سلاح المليشيات وترسيم الحدود الدولية للبنان بالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. إن استقرار لبنان لا غنى عنه لتحقيق السلام الشامل والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. واليابان إذ تأخذ ذلك في الحسبان ستدرس إمكانية تقديم المساعدة المناسبة لجهود الانتعاش والتعمير في لبنان.

ونود أيضا أن نؤكد أهمية دور سورية في تحقيق الاستقرار في لبنان والسلام في المنطقة بأسرها. وتأمل اليابان بقوة مشاركة إيجابية وبناءة من سورية وتعاونا في جهود المجتمع الدولي لبلوغ هذه الغاية.

واليابان ستواصل المشاركة والعمل مع جميع البلدان المعنية في المنطقة بهدف نزع فتيل التوتر واستعادة الاستقرار ورعاية روح التعاون في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجمهورية العربية السورية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل ممثل الجمهورية العربية السورية المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على تولي بلدكم الصديق، الذي تربطنا به علاقات وطيدة ومتينة، رئاسة المجلس في هذا الشهر. ولدينا كامل الثقة بأنكم ستديرون أعماله بكفاءة واقتدار. ولا يفوتني أن أعرب لسلفكم سعادة السفير أدامنتيوس فاسيلاكيس عن عميق تقديرنا على إدارته لأعمال المجلس في الشهر المنصرم بحكمة ومقدرة وكفاءة عالية. وكذلك أشكر السيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الشاملة والمفصلة.

ونحن نجتمع هنا الآن يتعرض قطاع غزة لحملة شرسة وعدوان واسع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يؤكد التهديدات الإسرائيلية على لسان وزير الحرب الإسرائيلي بتوسيع نطاق العدوان على القطاع، وهو ما كنا أشرنا إليه في رسالتنا الأخيرة الموجهة إليكم سيادة الرئيس وإلى رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة، ونبهنا فيها لخطورة ما تنوي أن تقدم عليه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال. وبالفعل قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الشريط الحدودي لقطاع غزة مع مصر والتوغل عدة كيلومترات في منطقة رفح في جنوب القطاع، بما في ذلك سيطرتها على معبر رفح بين مصر وقطاع غزة. ويأتي هذا الاعتداء في إطار حملة عسكرية تقوم بها قوات الاحتلال منذ أيام بقطاع غزة تحت مسمى ''رجل المطر''.

وقد استشهد فيها حتى الآن ما يزيد على ٢٩ فلسطينيا، بما فيهم نساء وأطفال.

في آب/أغسطس ٢٠٠٥ اتخذت إسرائيل خطوة أحادية الجانب، وبدون تنسيق مع الجانب الفلسطيني بخروج قواتها، قوات الاحتلال، من قطاع غزة. وتوالت التصريحات من المسؤولين الإسرائيليين وبعض منها في هذا المجلس، بأنه

”كان لدى الفلسطينيين خياران تمثل أولهما في رعاية أبناء شعبهم ورفع مستويات معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم والتركيز على رفاهة أبناء شعبهم. وكان الخيار الثاني يتمثل في تحويل غزة إلى قاعدة إرهاب وإطلاق صواريخ فتاكة على إسرائيل، وبشكل مأساوي. واختارت القيادة الفلسطينية الخيار الأخير“ (S/PV.5488، ص ٨).

الواقع أنه قبل العدوان العسكري الأخير على غزة، فإن قيام إسرائيل بفك الارتباط من جانب واحد في قطاع غزة لم يسفر إلا عن تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في قطاع غزة. وقد أدى إلى فصل غزة عن بقية العالم، علاوة على فصلها عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين أن القوة القائمة بالاحتلال حاولت مرارا أن تصور هذا العمل على أنه إنهاء لاحتلالها لغزة، فمن الواضح أن إسرائيل لم تتخل أبدا عن تحكمها في حدود قطاع غزة ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي. وقد أدى هذا الانفصال إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير تطوقه إسرائيل من كل جانب. فأين هو الخيار الذي تتحدث عنه إسرائيل؟

فالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، تدهورت بصورة عامة وخطيرة وتردت بشكل مأساوي في جميع الجوانب، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية. ويرجع ذلك إلى تمادي إسرائيل في سياستها وممارساتها غير المشروعة، التي تجلت بصورة صارخة في الأشهر الأخيرة، باستخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة المفرطة ضد السكان المحاصرين في قطاع غزة، والاغتيالات خارج نطاق القانون، وتوغلها واقتحاماتها بالدبابات والمركبات المدرعة والبلدوزرات في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، مما أسفر عن قتل وجرح مئات الفلسطينيين من النساء والأطفال. وقيامها بتدمير واسع للهياكل الأساسية المدنية، بما فيها شركة الكهرباء الوحيدة في غزة، وشبكات الكهرباء وشبكات توزيع المياه، والجسور والطرق. وأحكمت حصارها على جميع المعابر الحدودية، وتمادت في إقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش، التي حولت المدن والمحافظات الفلسطينية إلى معازل، ودمرت بشكل كبير اقتصاد غزة.

أسفر العدوان العسكري المتعمد الذي تقوم به إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والذي بدأ في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن استشهاد أكثر من ٣٥٠ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠٠، أكثر من ٨٠ في المائة منهم من المدنيين، وحوالي ثلثهم من الأطفال والنساء. وفي الأيام القليلة الماضية قتلت إسرائيل ما يزيد على ٢٦ فلسطينيا.

علاوة على ذلك، فإن إسرائيل تقوم باستخدام أسلوب جديد من الحرب النفسية، حيث اضطرت مئات الأسر التي تعيش في مختلف أحياء غزة إلى الفرار من ديارها رعبا بعد أن تلقت مكالمات هاتفية، بالتهديد من قوات الاحتلال الإسرائيلي، تبلغها فيها بأن لديها مهلة قصيرة لمغادرة منازلها إيذانا بقصفها وتدميرها بالكامل. هذا بالإضافة إلى دوي الانفجارات الصوتية الناجمة عن تحليق الطائرات الحربية الإسرائيلية على ارتفاعات منخفضة فوق الأحياء المدنية وخرقها حاجز الصوت، الأمر الذي يؤدي إلى ترويع وترهيب السكان المدنيين، وخاصة الأطفال. وقد أدت هذه الحالة والعدوان المستمر على المدنيين في غزة إلى تهجير

الآلاف داخل غزة حسب تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتستمر إسرائيل في مسلسل الاعتقالات التي شملت أكثر من عشرة آلاف فلسطيني، من بينهم أعضاء منتخبون في المجلس التشريعي والحكومة وعدد من رؤساء البلديات. كما أن إسرائيل تصادر إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية في انتهاك لبروتوكول باريس الذي وقّع عليه الجانبان في عام ١٩٩٤، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من جميع النداءات الدولية للإفراج عن هذه الأموال المحتجزة، تصر إسرائيل على التمادي وعلى تجويع ومحاصرة الشعب الفلسطيني.

كلا هذا، سيدي الرئيس، وتتحدث إسرائيل عن الخيارين أمام القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وفي هذا الشهر الفضيل، شهر رمضان الكريم، وخلافا لادعاءات إسرائيل بأن القدس مدينة مفتوحة لجميع الديانات، فإن الممارسات الفعلية والعنصرية لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هي منع أعداد كبيرة من الفلسطينيين المسلمين من الوصول إلى أماكن العبادة في القدس الشريف. وفعلت ذلك مرارا وتكرارا مع الفلسطينيين المسيحيين بمنعهم من الوصول إلى أماكنهم الدينية المقدسة في المدينة، في الوقت الذي تؤمن فيه دخول المتطرفين المستوطنين إلى جميع أماكن العبادة بدون إعاقة.

إن استهداف إسرائيل لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلحاق دمار واسع النطاق بالكثير منها، وقيامها باعتقال واحتجاز المسؤولين الفلسطينيين في السلطة، وفي المجلس التشريعي هو بغرض إفساح المجال أمامها لمواصلة تدابيرها الانفرادية وخططها الأحادية الجانب وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت ذريعة عدم وجود شريك للسلام.

إن القيادة الفلسطينية ترفض رفضا قاطعا أي خطط أحادية الجانب في الضفة الغربية يتحدث عنها حكام إسرائيل، إذ أن من شأنها، في واقع الأمر، ضم مزيد من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة على أساس الأمر الواقع، وضم القدس الشرقية المحتلة والأماكن المقدسة فيها وفرض ”الحدود الأمنية“ على طول وادي الأردن، بالإضافة إلى استمرار بناء وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري، والتنكر الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا يعني دفن الحل القائم على أساس وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، ويؤدي إلى الزرع من قبل إسرائيل لبذور حرب مستقبلية بين الطرفين.

لقد دعا الرئيس محمود عباس مرارا وتكرارا إلى استئناف المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية وعلى وجه السرعة، على أساس أحكام القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ولكن هذه الدعوة لم تلق سوى آذان صماء من قبل حكام إسرائيل.

إن ما تقوم به إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، من عدوان عسكري جوي وبري على قطاع غزة، وممارساتها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يزيد من تدهور وزعزعة استقرار الوضع الخطير القائم على أرض الواقع، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى فيما يتعلق باستقرار المنطقة، وبالتالي على الأمن والسلم الدوليين.

إن مجلس الأمن يملك السلطة اللازمة للتصرف، ومن واجبه أن يبذل جهودا عاجلة لحماية المدنيين الفلسطينيين، ووقف العدوان العسكري الإسرائيلي المتواصل، ووضع حد للعقاب الجماعي، ولمئات الحواجز التي تقطع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزل بعضها عن البعض وعن مدينة القدس، وللجرائم والانتهاكات التي يجري ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي مع الإفلات من العقاب تماما، بدلا من مثول مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة والقانون.

في ضوء التطورات السلبية الأخيرة والتدهور الخطير في المنطقة، قرر وزراء الخارجية العرب أن يعملوا جديا على إعادة مسألة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، إلى مجلس الأمن. وقاموا بدعوة المجلس إلى عقد جلسة خاصة رفيعة المستوى، وتم عقدها بالفعل في الشهر الماضي وحضرها الوزراء العرب والرئيس محمود عباس، للتأكيد على ضرورة التحرك الفوري للمجلس، من خلال إيجاد آليات ولفترات زمنية محددة، لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة لإيجاد حل عادل ودائم وشامل، ولإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. فهذا هو الخيار العربي - خيار السلام، كما جسدته مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية ببيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

إن قرار الرجوع إلى مجلس الأمن - رغم عجز المجلس في الماضي عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط وخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفشله في كفالة التقيد بقراراته الكثيرة في هذا الشأن - إنما اتخذته الدول العربية انطلاقا من الموقف العربي الإجماعي بأن مسألة الصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك قضية فلسطين يجب أن تعرض على مجلس الأمن، استنادا إلى الإيمان بمسؤوليات المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين وواجبه في مساعدة كافة الأطراف على التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لهذه المسألة، وبذا يتحقق دوره الحق في العلاقات الدولية في ما يتعلق بالأمن والسلم وإعلاء شأن القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

لقد سبق لنا القول أمام مجلسكم الموقر إن اقتناعنا الراسخ بضرورة قيام المجلس بواجباته في صون الأمن والسلم الدوليين وفي حماية المدنيين في الصراعات المسلحة فيما يتعلق بحالة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، هو اقتناع قائم على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإيمانا بسيادة القانون وهذا الاقتناع وهذا الإيمان هما اللذان أعادانا إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا.

وكما بدأت كلمتي بالإشارة إلى ما تدعيه إسرائيل من أن لدى القيادة الفلسطينية خياران، نود التأكيد على أن إسرائيل هي التي لديها خياران، الأول أن تنهي احتلالها بشكل كامل للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، ولباقي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية الثابتة وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣). وبذا يتحقق السلام الدائم والشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، وتنعم كل شعوبها بالأمن والسلم والرخاء والاستقرار. والخيار الثاني هو تكريس وترسيخ إسرائيل احتلالها للأراضي العربية وإنشاء المستعمرات وتوسيعها وبناء الجدار ومواصلة عدوانها العسكري ضد الشعب الفلسطيني. وللأسف الشديد فقد اختارت القيادة الإسرائيلية الخيار الأخير، خيار إرهاب الدولة وجرائم الحرب.

إن خيارنا نحن الفلسطينيين، خيار العرب جميعا هو خيار السلام. وإذا كانت القيادة الإسرائيلية ترغب حقا في

تحقيق الاستقرار في المنطقة والعيش بسلام جنبا إلى جنب دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على كافة الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، فقد آن الأوان لها أن تجنح للخيار الأول وتضع حدا لعدوانها وممارساتها غير المشروعة وتنهي احتلالها لكافة الأراضي العربية وتلتزم بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكركم يا سيدي على استمراركم في إدارة شؤون المجلس باقتدار خلال هذا الشهر. وأود أن أثني عليكم بصفة خاصة لما أبديتموه من قيادة صامدة ردا على التحديات العالمية في شكلها الجديد الذي كُشف عنه في الأسبوع الماضي. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد ألفارو دي سوتو على إحاطته الإعلامية المفيدة عن الشرق الأوسط.

تسري في أوصال الشرق الأوسط تيارات إيجابية. فالأصوات المعتدلة بدأت تظهر في شجاعة بعد أن جرى قمعها أو إهمالها في الماضي. ولكن قبل أن أتعمق في بعض هذه الأوجه، لا بد أولا من تناول شاغل معلق يتسم بالإلحاح الشديد.

تعذبنا كل يوم في إسرائيل ألوان لا يمكن تصورها من القلق والآمال المهشمة، انتظارا لعودة أبنائنا سالمين، الجنود الإسرائيليون غيلاد شاليت وأودي جولدفاسر وإلداد رجيف، الذين اختُطفوا دون رحمة في وقت سابق من هذا الصيف على أيدي حماس وحزب الله. لقد أخذ هذا المجلس على عاتقه، باتخاذه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالإجماع، مسؤولية ضمان الإفراج عنهم دون شروط. وأطلب إلى المجلس الآن، كما فعلت آنذاك، أن يبذل قصارى جهده للتخفيف من هذه الأزمة الإنسانية وإعادتهم إلى وطنهم.

وترحب إسرائيل بالخطوات التي يتخذها جيرانها العرب وغيرهم من القادة العرب المعتدلين في المنطقة متابعةً لالتزاماتهم بتحقيق السلام. وتُظهر هذه الأصوات الإيجابية القادمة من العالم العربي والإسلامي رغبة حقيقية في الانطلاق على الطريق المؤدي إلى مصالحة تاريخية وتقدم متبادل. ومن دواعي الأسف أن أصواتا أخرى لا تزال أحيانا تُسمع في هذا المبنى، ومنها ما استمعنا إليه منذ دقائق قليلة، وتعجز في أكثر الأحيان عن تمثيل التغير الملحوظ الذي يطرأ على العالم الذي نعيش فيه. ومن مهامنا الرئيسية تضييق الفجوة بين ما يُسمع وما يجري عمله في عالم الواقع، وبين ما لا يزال يُسمع كثيرا ويجري عمله في الجادة الأولى.

منذ شهرين تقريبا دوى نفير القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من هذه القاعة، فبعث هذا القرار برسالة واضحة لا يشوبها غموض بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع وجود دولة داخل الدولة، سواء كانت حزب الله أو أي منظمة إرهابية أخرى. وفي قوة هذا الاقتناع وهذا القرار اختبار لهذا المجلس.

واليوم، بعد انقضاء أسبوعين ونصف على خروج آخر جندي إسرائيلي من جنوب لبنان، بدأت الحالة على امتداد خط الحدود الشمالي تستقر. وانتشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء إقليمه. واليوم لا يوجد في لبنان سوى خطاب واحد لا لبس فيه هو حكومة لبنان.

غير أنه لا يمكن إعلان النجاح قبل الأوان، فلن يتحدد النجاح إلا بقدر ما ينفذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، ثمة مبرر للقلق بشأن تهريب الأسلحة عبر الحدود بين لبنان وسوريا. ذلك أن إعادة تسليح حزب الله لا تنتهك جوهر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتنال من قوته فحسب، بل تعرّض المنطقة برمتها لخطر فوري. ولا يمكن أن تتسم السياسة بأي نوع من الغموض

في هذا الصدد. فلا بد من فرض الحظر ولابد من محاسبة المخالفين.

وكما يعلم أعضاء المجلس فإن رئيس الوزراء أولمرت في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الأسبوع، دعا رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة إلى لقاء مباشر دون وسطاء لإحلال السلام بين بلدينا. وإسرائيل شريك جاد وملتزم لأي حكومة تبحث عن السلام في لبنان. وتجبرنا أحداث هذا الصيف، الصراع والمعاناة والألم، جميعا على أن نتجاوز ثقافة الشك وعدم الثقة التي كثيرا ما تتفشى في منطقتنا وأن نبني خطا مباشرا للتواصل. فلن نتمكن من جلب السلام لشعبينا إلا بهذه الطريقة، من خلال الحوار المباشر المفتوح.

وفي حين توقفت الأعمال القتالية في الشمال، تصاعدت الأعمال القتالية في الجنوب، وكان ذلك بالفعل نتيجة لاختيار الفلسطينيين المفجع، كما أثبت الزميل الفلسطيني توا، أن يحولوا غزة إلى قاعدة للإرهاب. ففي شهر أيلول/سبتمبر، اخترق السماء الزرقاء، التي عادة ما تخلد إلى الهدوء، في جنوب إسرائيل ما لا يقل عن ٤٥ من صواريخ القسام التي أطلقها الإرهابيون الفلسطينيون من قطاع غزة وسقطت بقسوة على مجتمعاتنا المحلية. وبالاقتران مع هذه الهجمات بالصواريخ، تأتي الصدمات النفسية اليومية التي تتملك كامل السكان المدنيين الذين تتمثل رغبتهم الوحيدة في أن يعيشوا في سلام وأمن. إن الإسرائيليين، ولا سيما أبناء سديروت، ينامون تحت خطر لا ينقطع بالتعرض للهجوم.

ولقد بات الآن واضحا للجميع أن حكومة حماس، التي لم يرد ذكر لها في البيان الفلسطيني، تقود حاليا السلطة الفلسطينية وتدفعها على نحو خطير على طريق لا يؤدي إلا إلى المزيد من العزلة. وما دامت حكومة حماس لا تعترف بإسرائيل، ولا تقبل بالاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ولا تنفذ هذه الاتفاقات، ولا تنهي العنف وتقضي على الإرهاب - بما في ذلك الهجمات على مجتمعاتنا الجنوبية دون أن يكون هذا قاصرا عليها - فلن يكون بوسعنا أن نجري حوارا معها. وهذه شروط سبق أن سلم بها المجتمع الدولي. ولن تتهاون إسرائيل في هذه الشروط، وينبغي للمجتمع الدولي أيضا ألا يتهاون فيها.

وكما تعلمون، فقد التقى تسيبي ليفني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالرئيس عباس هنا في نيويورك في الشهر الماضي. وتم في ذلك الاجتماع الاتفاق على إعادة تنشيط الحوار فيما بيننا وعلى فتح قناة دائمة للمحادثات. وتم الاتفاق أيضا على خارطة الطريق ومبادئ السلام التي سبق تأكيدها فيما بين الطرفين. ومن المؤسف حقا أن هذه الروح الإيجابية لم يتم الكشف عنها في البيان الفلسطيني اليوم.

إلا أنه كما يتضح من تصاعد العنف في غزة، فإن حكومة حماس، ورئيس السلطة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني ليسوا نفس الشيء. ومع استمرار العنف، بدأ العالم يسلم بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو نتيجة وليس سببا لهذه الأيديولوجية، والتعصب، والكراهية. واليوم، يواجه الفلسطينيون قرارا حاسم الأهمية، قرارا يمكن أن يغير اتجاه حالتهم، وهي حالة اختاروها بأنفسهم، وهم وحدهم المسؤولون عنها.

ونشهد الآن بزوغ نظام عالمي جديد، يجري الخلط فيه بين الشجاعة الأدبية والسلطة الأخلاقية من ناحية والشوفينية والافتخار المتطرفين من ناحية أخرى. وستحكم الأجيال القادمة، يوما ما، على الطريقة التي تعامل بها المجتمع الدولي مع نشوء هذه التهديدات النووية.

ومما لا شك فيه أن الإجراء السريع الذي اتخذه هذا المجلس في الأسبوع الماضي تحت قيادتكم، السيد الرئيس،

يبرهن على الرأي التوافقي في المجتمع الدولي القائل بأنه لا يمكن السماح للدول المارقة بأن تهدد أمننا العالمي. إلا أنه يجب، في الوقت نفسه، ألا تكون هناك أي أوهام. فكوريا الشمالية ليست إلا مقدمة لقصة تثير قدرا أكبر من الانزعاج، وهي ظهور إيران نووية، مدججة بالسلاح، ومستعدة لتشاطر قدراتها على إرهاب الدولة مع متطرفين آثمين آخرين يتطلعون إلى تدميرنا. والواقع أن كوريا الشمالية ليست إلا لمحة مسبقة. وإيران النووية هي العرض الرئيسي – الذي سيأتي في القريب، إن لم نتصرف بعزم وقوة، والذي ستشاهدونه في مسرح قريب.

وتنظر إسرائيل إلى التهديد الإيراني على أنه تهديد للوجود، لا تتعرض له وحدها فحسب وإنما يتعرض له أيضا العالم بأسره. وما ملف إيران من الأكاذيب، وعكس حقائق التاريخ، وتشويه مصير البشرية إلا تنبيه منذر لنا بأن نقرأ ما هو مكتوب على الجدران، وبأن نرد عليه ذلك الآن. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مصمما وواضحا دون لبس في خطة عمله. ولا مجال في هذا للتردد، أو التخمين من جديد، أو التفريط. وليس أمامنا سوى خيار واحد: لا بد أن يكفل العالم عدم حصول إيران على الأسلحة النووية.

وكما ذكرت من قبل، فإننا يعززنا، في هذا الصدد، ظهور أصوات معتدلة في المنطقة، وأصوات تدرك التهديدات الحقيقية التي نواجهها الآن. وإيران هي الخطر الحقيقي العاجل جدا للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

واليوم، أشار الكثير منكم مرة أخرى إلى ضرورة إطلاق سراح العريف غلعاد شاليت. وأشكركم على التزامكم بالسعي إلى الإفراج عنه. وأود، في هذا الصدد، أن أتشاطر معكم بعض الأنباء التي تثير بالغ الجزع. لقد سمعنا صبيحة هذا اليوم ذاته، أنباء تفيد بأن إيران قدمت إلى خالد مشعل قائد حماس الذي استضافته بكرم في دمشق سورية التي يشتهر نظامها بحسن ضيافة الإرهابيين رشوة قدرها ٥٠ مليون دولار لغرض واحد فحسب وهو تخريب المفاوضات المتعلقة بإطلاق سراح العريف غلعاد شاليت والحيلولة دون الإفراج عنه. وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تهدد بها إيران المبادرات الإنسانية، فإنني أرتعد حينما أفكر في المدى الذي ستذهب إليه، والذي ربما تكون ماضية إليه بالفعل، لتقويض مبادرة دبلوماسية، وتحقيق مطامحها الإقليمية الخطرة وأحلامها المرعبة التي يشوبها جنون العظمة في الحصول على قدرة نووية.

ولقد استمعنا، منذ بداية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة إلى كلمات وبيانات بناءة تردد الاعتراف بأن إيران تشكل خطرا حقيقيا. والآن، يوحد المعتدلون صفوفهم لتكوين تحالف ضد المتطرفين. ويجب علينا أن نعزز تحالف المعتدلين هذا، وأن نعزل المعارضة التي يشكلها المتطرفون.

إن الإرهاب والتطرف العالميين يقربان بيننا ويوحدان قوانا في أماكن كنا نعتقد أنه لا يوجد بها سوى الفرقة والاختلاف. وأن بزوغ فجر هذا الواقع الجديد وهذا الاعتراف لدليل على عمق إيماننا، وانعكاس للتفاؤل المتجدد الموجود في هذه الحياة الذي أعرب عنه بجسارة الشاعر الأسكندر بوب حين قال: حقا، ”إن ينبوع الأمل لا ينضب“.

السيد خليل المنصور (البحرين): أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهانئ لترؤسكم لمجلس الأمن هذا الشهر. ونحن على ثقة تامة من أن خبرتكم وحنكتكم ستقودان أعمال المجلس إلى النجاح. وأتقدم لكم، بالنيابة عن المجموعة العربية، بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة الهامة المخصصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين.

وبهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لسعادة المندوب الدائم لليونان، على رئاسته المتميزة، والجهود التي بذلها خلال ترؤس بلاده للمجلس في الشهر المنصرم. وأود أن أشكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد عقد مجلس الأمن جلسة تاريخية هامة على المستوى الوزاري الشهر المنصرم. وهذه الجلسة تشكل سابقة هامة في ما يتصل بالحالة في الشرق الأوسط، وانعقدت بناء على مبادرة اتخذها مجلس وزراء الخارجية العرب، في جلسة تشرفت مملكة البحرين برئاستها للنظر في الوضع المتدهور في المنطقة، وتكلمت البحرين في مجلس الأمن باسم كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

إن الوضع في منطقة الشرق الأوسط قد وصل إلى مرحلة الخطر، وهذا الوضع لا يؤثر على دول المنطقة فحسب، بل تمتد آثاره إلى العالم أجمع، إذ أن الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو لب المشكلة في المنطقة، أصبح يؤثر سلبا على المجتمع الدولي. فاستقرار المنطقة هو من استقرار العالم، وبدون إيجاد حل عادل ودائم وشامل، فإن الوضع سيؤثر على الجميع.

وقد استهدف مجلس وزراء الخارجية العرب عند عرض هذه القضية في الشهر المنصرم على مجلس الأمن، أن يتحمل المجلس مسؤوليته ويقوم بدوره الرئيسي المناط به وفق ميثاق الأمم المتحدة، في صون السلم والأمن الدوليين. إن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس كغيره من الصراعات. فهناك احتلال طال أمده، وحقوق تم إنكارها، وتهديدات مستمرة تؤجج الصراع، وتثير المخاوف، وتهدد استقرار المنطقة، وتؤثر على العالم كله. فقد ترك الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة آثاره على مجمل الحياة وأدى إلى كوارث على مجمل جوانب الوضع في المنطقة، بما في ذلك مآس إنسانية لملايين البشر، أثرت بشكل سلبي على التنمية والاستقرار في المنطقة. وأصبح الوضع بالنسبة للفلسطينيين صعبا للغاية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، الذي يشهد عمليات إغلاق مستمرة. وأصبحت المستشفيات والمدارس والوزارات الحكومية، والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، في تدهور حاد للغاية. وإذا ما استمرت هذه الحالة، فإن من الصعب تصور انعكاساتها، وما قد تؤدي إليه من نكسات يصعب حلها.

لقد تكلمت الدول العربية مرارا في هذا المجلس الموقر، وطالبت بأن يتحمل المجلس مسؤولياته. فالوقت الحالي يجب ألا يكون تكرارا لما يُعقد في كل جلسة من جلسات مجلس الأمن من كلمات وينفض المجلس دون اتخاذ أي إجراءات عملية تحسن من الوضع في المنطقة، وتمهد لإيجاد حلول جذرية لهذا الصراع الذي طال أمده. فمن غير المقبول أن يستمر هذا الصراع طوال هذه السنين رغم صدور قرارات من المجلس، لو نُفذت في وقتها، لما آلت الأمور إلى هذا التدهور الخطير. لقد أعربت الدول العربية مرارا عن اهتمامها البالغ بإنهاء هذا الصراع بكافة الوسائل السلمية لكي يفضي إلى السلام والاستقرار في المنطقة.

وعملية السلام بين الأطراف وصلت إلى مرحلة جمود، وأدى ذلك إلى حالة من الاحتقان، وإلى صدامات عنيفة، نتائجها أصبحت كارثة على الجميع. وقد حان الوقت لإنهاء حالة الجمود، والتحرك قدما في عملية السلام، التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، التي أقرتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢.

لقد حان الوقت لكي يقوم مجلس الأمن بدوره في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، كما قام بدوره في حل

قضايا دولية أخرى، الحل الذي يرتكز على قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية، والمناطق التي احتلت مؤخرا، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس، والمرجعيات الرئيسية لعملية السلام، والتوقف عن الخروقات المستمرة للأجواء اللبنانية.

والسنوات التي مرت على هذا الصراع المرير أثبتت أنه ليس هناك حل عسكري للصراع، وأن العنف واستخدام القوة العسكرية المفرطة لم يجلب السلام والأمن للإسرائيليين، وإنما يكمن الحل في المفاوضات بين كافة الأطراف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، واتخاذ مبادرات جريئة للوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل لمصلحة الجميع. فالإجراءات الأحادية والانفرادية لن تجدي، وإنما السلام القائم على العدل، وإعطاء الحقوق لأهلها، هو الذي سيجلب الأمن والاستقرار للجميع.

حان الوقت لمجلس الأمن أن يبادر بالعمل على إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وبناء السلام الحقيقي في المنطقة، الذي سيجلب الرخاء والاستقرار والازدهار لمنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. فالفرصة مؤاتية لأن نعمل جميعا في هذا الاتجاه لصالح وخير ورخاء شعوبنا.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية، بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وأيسلندا وأوكرانيا.

لقد مر الشرق الأوسط في الأشهر الماضية، مجددا، بأوقات مضطربة. ومن المهم الآن لنا جميعا استشراف المستقبل، والعمل بدون كلل لضمان استقرار المنطقة.

وفي لبنان، شهدنا فعلا حدوث بعض التطورات المشجعة . ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنشر الكامل للقوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان، بدعم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأحطنا علما بانسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل تقريبا، ونحث إسرائيل على الانسحاب أيضا من الجزء اللبناني من قرية الغجر، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونؤكد على وجوب احترام سيادة لبنان على أراضيه وبحره ومجاله الجوي. ونطالب بالإفراج الفوري عن الجنديين الإسرائيليين اللذين أدى اختطافهما إلى العملية العسكرية الإسرائيلية.

ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد مرة أخرى على التزامه بدعم التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وبوسعنا أن نتذكر جميعا الاجتماعات المفيدة العديدة المنعقدة أثناء الأسبوع الوزاري للجمعية العامة، بما فيها الاجتماعات التي عقدها المجلس، بشأن كيفية كسر الجمود في الشرق الأوسط. ويبدو أن هناك توافقا في الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن الضرورة الملحة لإحراز تقدم صوب تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق، والتوصل إلى حل تفاوضي للب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين جنبا إلى جنب.

وبغية تحقيق ذلك، لا بد لنا من التركيز أولا على أكثر القضايا إلحاحا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار العملية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ويأسف لما أحدثته تلك العملية من خسائر في الأرواح بين المدنيين. ويدعو القيادة الفلسطينية إلى إنهاء

العنف والأنشطة الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ إلى داخل الأراضي الإسرائيلية.

وتشكل الاشتباكات الأخيرة التي حدثت بين الفلسطينيين سببا للقلق البالغ أيضا. فالعنف ليس هو الحل. وندعو إلى إنهاء العنف وإلى التزام الأطراف كافة بضبط النفس. والأمن مسألة تهم الجميع.

ويكرر الاتحاد الأوروبي مرة أخرى دعوته لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف فورا وبلا شروط. ونكرر أيضا دعوتنا للإفراج الفوري عن الوزراء والنواب الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

وهناك قضية ملحّة جدا وهي مسألة الحكومة الفلسطينية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده للرئيس عباس ويدعو الفلسطينيين إلى العمل معه صوب تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة ذات منهاج سياسي يبين مبادئ المجموعة الرباعية ويسمح بالقيام بما يلزم في وقت مبكر. ومن شأن تلك الحكومة أن تكون أيضا عاملا أساسيا يسمح للاتحاد الأوروبي بالسعي إلى بلوغ هدفه الرامي إلى تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية.

وثمة قضية أخرى في غاية الإلحاح ألا وهي الحالة الإنسانية والاقتصادية التي تدعو للجزع في الأراضي الفلسطينية. إذ يعيش خمسة وستون في المائة من الفلسطينيين تحت خط الفقر، كما أعلن الموظفون المدنيون الإضراب، إذ لم تُدفع مرتباتهم لشهور عديدة. وبذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لإيجاد سبل من أجل تخفيف الحالة اليومية للفلسطينيين. وستزيد المساعدات المشتركة المقدمة للفلسطينيين عام ٢٠٠٦ على ٦٥ مليون يورو، أي أنها أكثر من المساعدات التي قدمناها في السنوات السابقة. وقدمت تلك المساعدة جزئيا عبر الآلية الدولية المؤقتة وكذلك من خلال منظمات الأمم المتحدة وقنوات أخرى.

وتم تمديد الآلية الدولية المؤقتة لمدة ثلاثة أشهر إضافية ونتدارس حاليا أساليب توسيعها. ونشجع المانحين الآخرين على الاستفادة على نحو تام من هذه الآلية بغية تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا دعوته إلى الاستئناف الفوري لتحويلات عائدات الضرائب والمكوس الفلسطينية التي أوقفتها إسرائيل لأن ذلك من شأنه أن يؤثر تأثيرا بالغا على الاقتصاد الفلسطيني. ولقد طلبنا إلى إسرائيل النظر في استئناف تلك التحويلات عبر الآلية الدولية المؤقتة بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والإنسانية المتدهورة في قطاع غزة والضفة الغربية. ونذكِّر أيضا بالأهمية القصوى للتنفيذ التام للاتفاق بشأن إمكانية التنقل والوصول، وخاصة الفتح الدائم لمعبري رفح وكارني وغيرهما.

ولا بد لنا من العمل جميعا على حل تلك القضايا الملحّة. ويجب أن نضع في اعتبارنا بطريقة قاطعة الهدف الأساسي: الاستئناف المبكر للحوار بين الطرفين بهدف استئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق. وما دام هذا الصراع بلا حل، لن يتسنى ضمان السلام في أي بقعة من المنطقة. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه المتواصل للجهود الإسرائيلية والفلسطينية الرامية إلى النهوض بعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كوبا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أتقدم لكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية.

ويشرفني أن أتكلم في المجلس باسم حركة عدم الانحياز.

ولقد كان المجتمع الدولي دائما واضحا جليا في اعترافه بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ورفضه احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية كافة، ومطالبته إسرائيل بوقف كل انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ونجم عن تصعيد إسرائيل المستمر لعدوانها العسكري على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة موت أو جرح مئات المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وهياكلهم الأساسية الحيوية على نحو متعمد لا مبرر له. وتواصل القوة القائمة بالاحتلال اتخاذ تدابير غير قانونية، وإنزال عقوبات جماعية، والقيام بزرع الرعب النفسي في قلوب الشعب الفلسطيني، مما يسبب قدرا كبيرا من المشقة الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

ومنذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مات أكثر من ٢٨٠ فلسطينيا، بمن فيهم ما يزيد على ٦٠ طفلا. وأصيب ما يزيد على ٨٠٠ شخص بجراح بليغة. وبالنظر إلى قيام إسرائيل بغارات عديدة في داخل غزة، اضطرت أسر عديدة إلى ترك ديارها. وتقدر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن ما يزيد على ٤٠٠ ٣ لاجئ فلسطيني التمسوا المأوى في مرافق الوكالة.

وتشكل التدابير التي تنفذها إسرائيل من جانب واحد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطرا جسيما على احتمالات التوصل إلى اتفاق تفاوضي على أساس الحل القائم على وجود دولتين جنبا إلى جنب.

وفي الإعلان الخاص بفلسطين الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، المنعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر، وافق رؤساء الدول والحكومات لأعضاء الحركة البالغ عددهم ١١٨ عضوا على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني وقيادته، من أجل تعزيز إحياء عملية السلام والتحرك صوب التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم، لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة تكون عاصمتها القدس الشرقية.

وتواصل إسرائيل البناء غير المشروع للجدار العازل، في تحد سافر للأحكام ذات الصلة للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن ”الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة“ وقرار الجمعية العامة د إ - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويقسم الجدار الأرض الفلسطينية المحتلة إلى كانتونات معزولة ومسيّجة، مما يدمر مجتمعات محلية برمتها ويعزل القدس الشرقية المحتلة عن بقية الأرض. وإذا لم يتوقف بناء الجدار، سيستحيل التوصل إلى حل للصراع يقوم على أساس وجود دولتين.

وتدين حركة عدم الانحياز الإجراءات المكثفة التي تقوم بها إسرائيل لبناء المستوطنات، ومن بينها الاستيلاء المتواصل على مساحات شاسعة من الأرض وبناء المستوطنات وتوسيعها، فضلا عن نية إسرائيل المعلنة في تنفيذ خطتها غير القانونية ”إي - ١“ (E-1) في القدس الشرقية وحولها وضم وادي الأردن بطريقة غير قانونية.

وما فتئنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، مثل تدمير الأراضي والممتلكات ومصادرتها: انتهاك حرية الشعب الفلسطيني في التنقل، وحقه في العمل والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة لائق؛ وتشريد المدنيين الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم.

يجب على إسرائيل إنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي، ووقف تشييد الجدار الذي تبنيه في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفكيك الهياكل المقامة في تلك المنطقة، وإلغاء أو إبطال

جميع القوانين التشريعية والتنظيمية المتصلة به؛ ودفع تعويضات عن جميع الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار.

ويقع على عاتق جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة واجب آخر يتمثل في التأكد من امتثال إسرائيل لأحكام الاتفاقية. ويتعين على الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في أية تدابير أخرى ضرورية لإنهاء الحالة غير القانونية الناتجة عن تشييد الجدار والنظام المصاحب له، مع أخذ الفتوى في الحسبان إلى حد كبير. ونطلب من الأمم المتحدة أيضا، عملا بأحكام الفقرة ٤ من القرار دإ-١٠/١٥، أن ييسر الأمين العام وضع سجل للأضرار التي سببها الجدار؛ وأن يتأكد من أن موقف الأمانة العامة متسق تماما مع الفتوى.

ونحن، الدول الأعضاء في الحركة، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى تحمل مسؤوليته عن إرغام إسرائيل على احترام القانون الدولي وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والكف عن ممارساتها غير المشروعة وغير القانونية في هذه الأراضي، كفرض العقاب الجماعي وفرض جزاءات من جانب واحد على الشعب الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني وبناء المستوطنات والجدار بصورة غير قانونية، بهدف مصادرة وضم أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم وتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، نذكر مجلس الأمن بقراره ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر أن جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة المحتلة - كقرارها غير القانوني الذي اتخذته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بهدف تغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية التي ترمي إلى فرض ولايتها القانونية وإدارتها على تلك الأراضي - لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. ونكرر مطالبتنا بامتثال إسرائيل لأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، عملا بأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إننا لا نزال متفائلين بأن المجتمع الدولي سيبذل كل ما في وسعه أثناء هذه الفترة الحرجة لإنعاش عملية السلام وإنقاذ خارطة الطريق، والتشجيع على تنفيذها لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس المحتلة، محققا بذلك حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الدولتين، ومراعيا حق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش بسلام وأمن.

وفي هذا الصدد، نشدد على استمرار أهمية مبادرة السلام العربية، التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، ونؤكد على أهمية النداء الأخير الذي وجهه مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الثامن عشر، المعقود في الخرطوم في آذار/مارس ٢٠٠٦، لتنشيط تلك المبادرة.

ونؤكد مرة أخرى على مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بجميع جوانبها على أساس القانون الدولي، بما في ذلك تسوية حالة اللاجئين الصعبة تسوية عادلة، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي في قائمتي، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس،

دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في النظر في البند بدون حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثل جمهورية إيران الإسلامية المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نهنئكم على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونضم صوتنا إلى صوت الممثل الدائم لكوبا والممثل الدائم للبحرين في كلمتيهما اللتين ألقياهما للتو. ونشكر سلفكم على الجهود الكبيرة التي بذلها قبلكم في إدارة أنشطة المجلس، والتي توجت بانعقاد الجلسة الوزارية الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بمبادرة عربية جماعية، تلك الجلسة التي أشار فيها الأمين العام للأمم المتحدة إلى ”أن الفشل المتواصل لمجلس الأمن في حل هذا الصراع يشكك في شرعية وفعالية مجلس الأمن ذاته“. ويزداد الفشل خطورة عندما تحول دولة أو دولتان، من الدول المسؤولة عن أمانة الحفاظ على مقاصد ومبادئ الميثاق، دون قيام المجلس بواجباته المناطة به بموجب الميثاق في المساعدة على حل الصراع العربي – الإسرائيلي على مدى عقود طويلة، في الوقت الذي عملت فيه هذه الدولة أو تلك على استصدار عشرات القرارات من مجلس الأمن، بعضها في إطار الفصل السابع، لاحتواء صراعات أقل خطورة بكثير من الصراع العربي الإسرائيلي، ولمعالجة أزمات لم تكن تحتاج أصلا إلى إقحام مجلس الأمن فيها. لا بل إن مجلس الأمن قد وجد نفسه مرارا وتكرارا عاجزا حتى عن فرض تنفيذ قرارات له نصت على إرسال لجان لتقصي الحقائق أو لجان للتحقيق في انتهاكات إسرائيلية للقانونين الدوليين العام والإنساني في الأراضي العربية المحتلة، وذلك لنفس السبب الآنف الذكر.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي هو أطول نزاع مطروح على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها. واستمرت مأساة هذا الصراع على مدى عمر هذه المنظمة الدولية. ولقد مرت عقود على احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وشهدت أروقة هذا المجلس اعتماده لقرارات مشهورة بالإجماع مثل: ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٨١). غير أن جزءا من شهرة هذه القرارات المرجعية يعزى، للأسف، إلى طول بقائها بدون تنفيذ وإلى تسليم المجلس بعجزه عن فرض تطبيقها على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهو أمر يلحق الأذى بمصداقيته كلما تحرك في الاتجاه السليم، وعزم على اتخاذ قرار أو خطوة تدين المعتدي الإسرائيلي، حيث تتوقف عقارب ساعة هذا المجلس بفعل استخدام دولة نافذة امتياز حق النقض لحماية تنصل إسرائيل من تنفيذ إرادة المجتمع الدولي.

وهكذا يدوم الاحتلال لأراضينا في فلسطين وسورية ولبنان. وتتصاعد معه وتيرة التعدي على حقوقنا، واستفزاز مشاعر شعوبنا، وامتحان مقدار صبرها على الظلم والعدوان والقمع.

إن الحلول العادلة والمنصفة للصراع العربي – الإسرائيلي غير مستعصية إذا توفرت الإرادة السياسية لصنع السلام، وهي إرادة تقوم على التمسك بقواعد الشرعية الدولية بقوة وصدق وجدية، على مستوى المضمون والشكل. و لم يبخل العرب بتقديم إسهامهم البناء في هذا الصدد، حيث طرحوا العديد من المبادرات السلمية التي ثمّنها المجتمع الدولي، وكانت آخرها مبادرة قمة بيروت لعام

٢٠٠٢، والتي أعاد وزراء الخارجية العرب التذكير ببنودها المتكاملة أمام هذا المجلس الموقر قبل أقل من شهر.

ومن الواضح تماما، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن منطق التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمكن أن يكفل استدامة أمر واقع مفروض ضد إرادة ومطامح وحقوق شعوبنا الرازحة تحت الاحتلال، إذ لا بد من توفر الإرادة السياسية لصنع السلام لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وحُماتها. ولا بد من أن يكون صنع السلام هذا مبنيا على العدالة والشمولية، وفقا لإرادة المجتمع الدولي الذي يمثله هذا المجلس الموقر.

إن هذه القضية ليست جديدة عليكم، ولا على الأمم المتحدة، ولا على مجمل العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. فهي حاضرة في كل هذه المستويات من العلاقات الدولية، وتفرض نفسها على كل اجتماع ولقاء يحصل في أي بقعة من العالم. ومع ذلك، فإن مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي هذه لم تجد طريقها إلى الحل بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو الأمر الذي أدى، مع مرور الزمن، إلى حصول مضاعفات كارثية وتراكمات مؤثرة على مجمل جوانب الوضع في المنطقة. فقد طال احتلال أرضنا وما جلبه هذا الاحتلال من معاناة إنسانية للملايين، بما لا تقره الشرائع القانونية والأخلاقية. وتضخمت ترسانات السلاح، وأصبحت منطقتنا ساحة لتجربة هذا السلاح الفتاك أو ذاك. وأكبر شاهد على ذلك هو ما استعملته إسرائيل في عدوانها الأخير على لبنان من أسلحة فتاكة، وما خلفته وراءها من ملايين القنابل العنقودية التي ألقيت على لبنان بعد اتخاذ مجلسكم الموقر هذا لقراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن المسؤولية عن إحلال السلام الشامل والعادل، في تقديرنا، مسؤولية جماعية. وينبغي ألا يعرقلها أي طرف من الأطراف. فالمسؤولية في إحلال السلام مشتركة لأن المصلحة في إقامة السلام العادل والشامل مشتركة أيضا. ولذلك نحن نتكلم عن السلام الشامل والعادل والجدي، وليس عن تحركات وهمية تجاه السلام لا علاقة لها بالوصول إلى السلام الحقيقي. ولطالما تحدث السيد الرئيس بشار الأسد عن سلام المبادئ وليس سلام المناورات، لأن سلام المبادئ هو وحده الذي يستند إلى القانون وإلى مرجعياته المعروفة. وبالتالي، فإن سلام المبادئ هو وحده الذي يدوم. ولقد بادر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية إلى توجيه أكثر من رسالة حول ضرورة السلام وحاجة شعوب المنطقة إليه. واهتم المجتمع الدولي بهذا التوجه مثمنا إياه تثمينا عاليا. وأشار إلى ذلك بعض المتحدثين الموقرين في جلسة هذا اليوم وكذلك السيد ألفارو دي سوتو نفسه. فماذا كان الرد الإسرائيلي على هذه النوايا السلمية السورية؟ لقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أمام الكنيست الإسرائيلي أنه لن ينسحب من الجولان السوري المحتل، وأن هذا الجولان هو جزء لا يتجزأ من إسرائيل – على حد قوله. وكان هذا الإعلان عبثيا إلى درجة أن الكثيرين من رجال السياسة والإعلام الإسرائيليين وجهوا انتقادات لاذعة له، وعابوا عليه عدم واقعيته السياسية، وهروبه من استحقاقات الواقع، وتجاهله لأهمية سورية في مسألة إحلال السلام في المنطقة. وبدون عودة الجولان المحتل إلى وطنه الأم سورية بحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، لن تنعم إسرائيل بالسلام، ولن يتمكن أحد من فرض سلام وهمي يمّكن إسرائيل من استمرار احتلالها لأراضينا المغتصبة. فاستمرار الاحتلال يعني، حكما، غياب السلام.

لقد عبّر الزميل الموقر مندوب بريطانيا الدائم عن انشغال بلاده بما أسماه الدور السوري في تمويل وتسليح مجموعات داخل لبنان، وناشدنا دعم عملية السلام بدلا من

دعم الإرهاب – كما قال، لأن ذلك يعرض استقرار الشرق الأوسط للخطر – على حد قوله.

إن هذه القراءة المشوِّهة للحقائق على الأرض لا تنسجم مع التقارير العديدة التي تقدمها الأمم المتحدة نفسها، ومن ضمنها تقارير صدرت عن مجلس الأمن ومبعوثي الأمانة العامة باستمرار حول الدور السياسي الإيجابي لسورية فيما يحدث في المنطقة. وبريطانيا، التي تتحمل قسطا واسعا من المسؤولية الأخلاقية والسياسية في زرع بذور الصراع العربي – الإسرائيلي، بحكم تصرفاتها أحادية الجانب بمصير فلسطين عندما كانت تحتلها حتى عام ١٩٤٨، تعرف تمام المعرفة هوية الإرهاب الحقيقي الذي تعاني منه المنطقة، والذي سقط العديد من البريطانيين ضحايا له، في تفجير فندق الملك داوود بالقدس وفي غيره من التفجيرات والاغتيالات الإسرائيلية التي أخذت معها أرواح مبعوثين خاصين للأمم المتحدة للشرق الأوسط مثل الكونت برنادوت وغيره.

وبريطانيا، بحكم خبرتها المديدة في مجلس الأمن، تعرف أن سجلات الأمم المتحدة حافلة بالتقارير الرسمية التي تتحدث عن الإرهاب الإسرائيلي في المنطقة. أما بالنسبة إلى مناشدته لنا دعم عملية السلام، فهذا يجافي ما يعرفه القاصي والداني من التزام سورية بعملية السلام كخيار استراتيجي ودعواتها المستمرة لاستئنافها. إن التشكيك العبثي بإيماننا العميق بالسلام إنما يؤكد وجاهة موقفنا بأن البعض ليست لديه إرادة سياسية بشأن السلام العادل والشامل. وقد شهد اليوم، أمام هذا المجلس الموقر، العديد من السادة المتكلمين، وأخص بالذكر منهم السيد الفارو دو سوتو، المنسق الخاص لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، على أن سورية تريد السلام، وأن السيد بشار الأسد رئيس الجمهورية مد يده للسلام عدة مرات، وأن الرد الإسرائيلي على هذه المبادرات تمثل بالمزيد من الاستفزاز والتعنت ورفض السلام وبالمزيد من التصريحات المتشنجة.

لقد نقلت بلادي جزءا من قوات حرس الحدود من حدودنا مع العراق إلى حدود لبنان تعزيزا لالتزاماتنا بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) رغم تحفظاتنا العلنية على بعض بنوده. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات إلى وفاء سورية بالتزاماتها وإلى أنها لم تُخلف بوعد من وعودها. ويعلم المجلس الموقر أن بلادي طلبت تزويدها بتجهيزات تقنية أوروبية لمراقبة الحدود الطويلة مع لبنان، التي يبلغ طولها ٣٥١ كيلومترا. وبعد مضي شهرين على اعتماد مجلسكم الموقر للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ما زلنا ننتظر وصول تلك التجهيزات إلينا.

إن بلادي تقوم بإعادة إعمار العديد من القرى اللبنانية التي هدمتها آلة العدوان الإسرائيلية، وتزود لبنان بالكهرباء ووضعت نفسها في خدمة مئات الألوف من اللاجئين اللبنانيين الذين فروا من الطيش الإسرائيلي، كما قدمنا المئات من المقاعد الدراسية في جامعاتنا للطلاب اللبنانيين الذين دمرت إسرائيل جامعاتهم في لبنان؛ ووضعنا مطاراتنا ومرافئنا في خدمة لبنان عندما حاصرته إسرائيل ودمرت بنيته التحتية ولوثت سواحله وسواحلنا ببقعة النفط التي نجمت عن قيام إسرائيل بقصف محطة النفط في لبنان. بلادي لم تقتل عناصر من قوات اليونيفيل، ولم تقم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين ولبنان؛ بلادي لم تنفذ مذبحتي قانا الأولى والثانية، ولا تقتل وزراء في حكومة منتخبة ديمقراطيا ولا تنشئ جدارا عازلا عنصريا فوق أراض محتلة، ولا تفرض حصارا إجراميا على شعب أعزل. إن عنوان إرهاب الدولة الإسرائيلي معروف لكل دبلوماسي مبتدئ في هذه المنظمة الدولية ولا ينبغي، أخلاقيا، أن يخطئ أحد في كتابة هذا العنوان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صادقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود شكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة، المناسبة التوقيت، لتناول مسألة الشرق الأوسط الملحة، ولا سيما جرائم النظام الصهيوني في المنطقة. ونحن نقدر إدارتكم الماهرة لأعمال المجلس في هذا الشهر. ونوجه شكرنا الصادق لسفير اليونان ولزملائه على الطريقة الكفؤة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأشكر أيضا السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح.

مضى ما يناهز الآن ستة عقود على العدوان الإسرائيلي الشنيع وإرهاب الدولة، الذي تمارسه إسرائيل مقترنا بعدة جهود مؤسفة من قبل بعض الجهات لدعم الأفعال الوحشية للنظام الصهيوني كمصدر للأزمات والصراع في المنطقة، عقود جعلت من الشرق الأوسط أشد مناطق العالم توترا. والنظام الإسرائيلي أقام وجوده بالذات على أساس مواصلة الحروب والعنف وإراقة الدماء في فلسطين وفي المنطقة عامة.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت شعوب الأمم المتحدة، وخاصة شعوب الشرق الأوسط، بأسى وسخط، العدوان السيئ النية والسابق التخطيط بصورة صارخة، كما شهدت جرائم الحرب الكثيرة التي ارتكبها النظام الإسرائيلي بحق شعبي فلسطين ولبنان. وعلى مدى ٣٤ يوما، استمرت حملة قصف شاملة، غاشمة، لا يمكن وصفها طالت قنابلها المدنيين والبنية التحتية المدنية في طول لبنان وعرضه، قبل أن يتخذ مجلس الأمن أي إجراء. وكانت نتيجة ذلك أن آلاف المدنيين اللبنانيين الأبرياء قُتلوا أو أصيبوا بعاهات وتحول مئات الآلاف إلى مشردين، في حين كان الخطر يهدد المنطقة عامة. وطوال فترة الرعب والإرهاب الإسرائيلي تلك، شهد العالم بأسره وحشية النظام الإسرائيلي الغاشمة، المطلقة العنان تمارس على المدنيين اللبنانيين، وقد انضم إليه حلفاؤه، وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والنظام المذكور يتابع تحقيق الرغبة في التدمير والخراب في بلد بكامله، رغم مأساة الضحايا من البشر.

وكانت وحشية النظام الإسرائيلي أوضح للعيان من أن تتمكن حتى وسائل إعلامها من التستر عليها؛ وقد أفاد تقرير نشرته مؤخرا صحية هآرتس الإسرائيلية أن ”إسرائيل أغرقت لبنان بالقنابل العنقودية والقذائف الفسفورية“ أثناء عدوانها الفتاك. وأفاد تقرير بنفس الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي أطلق أكثر من ١ ٨٠٠ قنبلة عنقودية، تحتوي على أكثر من ١,٢ مليون قنبلة صغيرة معنقدة أثناء ذلك الهجوم الضاري، واستشهدت بمسؤول عسكري إسرائيل قال: ”غطينا قرى بكاملها بقنابل عنقودية. وما فعلناه هناك كان جنونا ووحشية“. وكان هذا المسؤول العسكري الإسرائيلي قد قال ”استخدمت في لبنان منصات لمنظومات إطلاق عدة صواريخ رغم معرفتنا بأنها بعيدة كل البعد عن أن تكون دقيقة الرماية، وأن نسبة مئوية كبيرة من هذه الصواريخ لا تنفجر وتصبح ألغاما. وقد أصيب حتى جنود الاحتياط بصدمة من جراء قرار الجيش باستعمال تلك الصواريخ في لبنان، لأنها سلاح يوم الحشر، الذي لا يستعمل عادة إلا في الحرب الكلية – الشاملة“.

كما وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إغلاند، استخدام النظام الإسرائيلي للقنابل العنقودية في لبنان بأنه غير أخلاقي، كما أشار، منذ فترة وجيزة، إلى أن آلاف المدنيين في جنوب لبنان يتعرضون لخطر القنابل العنقودية غير المنفجرة التي ألقتها القوات الإسرائيلية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب. ومؤخرا أضاف قائلا:

”الأمر المروع وغير الأخلاقي تماما أن نسبة ٩٠ في المائة من القصف بالقنابل العنقودية من جانب إسرائيل وقع في الساعات الـ ٧٢ الأخيرة من الصراع بينما كنا نعلم بأن هناك قرار، وكنا نعلم بأن هناك نهاية وشيكة“.

وأشار أيضا إلى أن القنابل يبدو أنها صنعت ”في عدد من الأماكن، بما فيها الولايات المتحدة“.

وقد استمر كل ذلك في الوقت الذي فُرض العجز والشلل على مجلس الأمن لعدة أسابيع مما حال دون أداء مهمته الأساسية. وهذا الشلل جعل السكان كافة يعانون الآلام والخسائر الفظيعة وسبب ضررا كبيرا لمصداقية المجلس ونزاهته. وقاوم الشعب اللبناني بشجاعة، وهزم المعتدي الإسرائيلي الشرير، وأثبت مرة أخرى أنه على الرغم من أن آلة حرب المعتدي قد تستطيع تحطيم حياة ومصادر عيش الشعب وتدمير المباني والهياكل الأساسية، إلا أن من المستحيل ترهيب أمة صممت على مقاومة العدوان، وآلت على نفسها أن تحارب من أجل كرامتها، ولم يتزعزع إصرارها على الحياة الحرة نتيجة الاحتلال والإرهاب.

ورغم تأخر المطالبة بوقف الأعمال القتالية، إلا أنها كانت بمثابة إغاثة للبنانيين المدنيين وللمجتمع الدولي بأسره، الذي شعر بالسخط إزاء فظائع إرهاب الدولة الإسرائيلي وبخيبة الأمل لعجز مجلس الأمن.

ومنذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تجلى نمط ممل آخر من التحدي من جانب النظام الإسرائيلي. ونتيجة لهذا التحدي الإسرائيلي، أعلن الأمين العام في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أنه ”يشعر بالقلق العميق إزاء انتهاك الجانب الإسرائيلي لوقف الأعمال القتالية“. وفي وقت لاحق، أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر (S/2006/730)، إلى حدوث انتهاكات عديدة من جانب النظام الإسرائيلي لوقف الأعمال القتالية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد استمرت تلك الانتهاكات حتى اليوم، وينبغي التصدي لها بصورة جادة والرد عليها بحزم من جانب مجلس الأمن.

كما استمرت جرائم النظام الإسرائيلي بل وتزايدت في الأراضي الفلسطينية. وكان قطاع غزة يتعرض لنفس العدوان من جانب النظام الإسرائيلي عندما هاجم لبنان. ويواصل النظام الإسرائيلي الإجرامي ارتكاب فظائعه بدون توقف. وكانت الطائرات والدبابات وآلاف الجنود قد اجتاحوا قطاع غزة قبل أيام قليلة من بدء هجوم النظام الإسرائيلي على لبنان، واستهدفوا الهياكل الأساسية المدنية ودمروا الجسور الرئيسية وعطلوا محطة توليد الطاقة الوحيدة، وجعلوا الطرق الرئيسية غير قابلة للاستخدام وقصفوا القطاع بالمدفعية الثقيلة ومن الجو. إن استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة بشكل عشوائي والعقاب الجماعي وعمليات القتل خارج إطار القانون والاغتيالات المستهدفة واختطاف أعضاء السلطة الفلسطينية وتوسيع المستوطنات غير القانونية، ما هو إلا جزء صغير من عمليات الخرق الصارخ للمعايير الدولية الأساسية والقانون الدولي التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي تحد لفتوى محكمة العدل الدولية والمطالبة القاطعة من جانب المجتمع الدولي، فإن النظام الإسرائيلي لا يكتفي بالاستمرار في بناء الجدار العازل غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل أنه يعجل إكمال بنائه. وفضلا عن ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض للخنق بسبب الحصار غير القانوني الجائر. وفي هذا الصدد، فإن السيد إغلاند، المسؤول الرئيسي في الأمم المتحدة في مجال الشؤون الإنسانية، أشار مؤخرا إلى البؤس والمشقة اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون الأبرياء نتيجة للممارسات

غير القانونية للنظام الإسرائيلي، فقال إن ”غزة قنبلة موقوتة“ وهذا نفس ما ذكره السيد دي سوتو هذا الصباح.

ومؤخرا، حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أن اقتصاد غزة يمكن أن يتراجع في العام القادم إلى مستوى ما قبل ١٥ عاما وقد ترتفع البطالة إلى أكثر من نسبة ٥٠ في المائة. ومن المؤسف أنه بالرغم من الجرائم النكراء التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ومن المعاناة المروعة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، فإن مجلس الأمن بات عاجزا عن التصدي لهذه المسألة، وبالتالي، فشل فشلا ذريعا في تحمل مسؤوليته إزاء أزمة تشكل بكل معنى الكلمة تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومما لا شك فيه أن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة لقضية فلسطين لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط. وأما العدوان وإرهاب الدولة والترهيب والاحتلال فلن يؤدي إلى السلام في الشرق الأوسط.

وقد أصبح أمرا نمطيا وممارسة تبعث على السأم حقا، ومحاولة لذر الرماد في العيون، أن يطلق الممثل الإسرائيلي مزاعم لا أساس لها ومجافية للمنطق ضد الآخرين، بما في ذلك بلدي، في هذا المجلس، وفي محاولة فاشلة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن الأعمال الإرهابية الفظيعة والجرائم ضد الإنسانية التي كان النظام الإسرائيلي وما زال يرتكبها في الشرق الأوسط.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أسجل أن حكومة بلدي ترفض رفضا قاطعا المزاعم التي لا أساس لها ضد إيران، والتي كررها اليوم في المجلس ممثل النظام الإسرائيلي. وهذه المزاعم جزء لا يتجزأ من حيلة صهيونية مدبرة لكسر شوكة المقاومة ضد العدوان والغزو في المنطقة ولتحويل الأنظار عن الأسباب الجذرية لكل التوتر في الشرق الأوسط، وأعني بذلك عدوان النظام الإسرائيلي والاحتلال وإرهاب الدولة. ومما لا شك فيه أن إرهاب الدولة بكل معنى الكلمة من جانب النظام الإسرائيلي الإجرامي كان جليا للعيان في الشرق الأوسط خلال العقود الستة الماضية.

وهذا النظام الذي ما فتئ يمارس إرهاب الدولة والقتل وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتدمير الممتلكات، ما زال يعاني بشدة من عدم الشرعية منذ تأسيسه. ولذلك، ليس مستغربا من ممثل هذا النظام، المحكوم باستمرار من جانب مرتكبي مختلف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، أن يطلق مثل هذه الدعاية المصطنعة والتي لا أساس لها كعلاج لعدم شرعية ذلك النظام وكمحاولة لتحويل اهتمام المجتمع الدولي عن جرائمه المختلفة في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من قبيل الممارسة النمطية للنظام الإسرائيلي أن يتحدى متعمدا وعلى الدوام العديد من القواعد الدولية، ناهيك عن المئات من قرارات مجلس الأمن، في ازدراء واضح للمجتمع الدولي وللمبادئ الأساسية التي يعمل بموجبها.

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى السياسات الشريرة والرعناء التي يتبعها النظام الإسرائيلي إزاء المسألة النووية، والتي تقدم مثالا واضحا لسعيها الخطير والحثيث للحصول على ترسانة نووية خلال العقد الماضي. ومما لا شك فيه أن أسلحة النظام الإسرائيلي النووية السرية، بالإضافة إلى قدراتها الخطيرة في مجال القذائف، وسياساتها وممارساتها غير المسؤولة، تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، ولمنطقة الشرق الأوسط المضطربة.

ولذلك، ينبغي أن يبقى ذلك النظام تحت الضغط الدائم للمجتمع الدولي للتخلي عن أعماله الإرهابية وبرنامجه النووي ووضع جميع منشآته النووية تحت الرقابة الدولية.

وجلـي أن النظـام الإسـرائيلي هـو العقبـة الوحيـدة في سـبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا النظام الذي يتلقى مساعدة كثيفة من الولايات المتحدة في عمليته السرية المستمرة لإقامة المنشآت النووية بدون ضمانات دولية لم يكن أبدا طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأعني اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. و لم يعر أي اهتمام للدعوات الدولية المستمرة في مختلف المحافل، ولا سيما مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، الذي دعا ذلك النظام بالإسم للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فورا وبدون شروط.

ووفد بلدي يرفض المزاعم التي لا أساس لها الموجهة ضد بلدي من جانب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في هذا المجلس اليوم. وللأسف، فإن ذلك الممثل، الذي تتشاطر حكومة بلده المسؤولية عن الجرائم الإسرائيلية بسبب دعمها للنظام الإسرائيلي في إرهاب الدولة الذي يمارسه، أغفل ذكر كلمة واحدة أو جملة واحدة عن فظائع النظام الإسرائيلي وجرائمه، وبدلا من ذلك، وجه مزاعم لا أساس لها ضد الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب الممثل الإسرائيلي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري لبياني إيران وسوريا. ففي الوقت الذي يلوح الإرهاب في الأفق كأخطر تهديد للحضارة كما عرفناها، فإنني على ثقة من أننا نشعر بالامتياز عندما يحاضر فينا عن الإرهاب أسوأ خبيرين وممارسين لهذه الحرفة.

ومن المنعش للذاكرة أيضا أن نستمع إلى ممثل سورية وهو يعيد كتابة التاريخ والحقيقة وفقا لممارسته المعتادة.

إن سوريا، البلد المضيف لألعاب الإرهاب الأولمبية، لا يمكنها أن تخدع المجلس بإلقاء المواعظ حول السلام في الصباح، واستضافة الإرهاب وتمويله وارتكابه وممارسته بعد الظهر. إن قتلة دمشق، الذين لا يزالون قيد تحقيق المجلس، لا يمكنهم أن يخدعونا بأن يلبسوا قناع الباحثين عن السلام، بينما هم يخفون وجههم الحقيقي – وجه الموت والإرهاب.

أما إيران – نظام أصولي ومتطرف ورجعي يقوده رئيس متبجح، ينكر المحرقة فيما يستعد لمحرقة مقبلة، ويدعو علنا إلى مسح دولة عضو في الأمم المتحدة عن الخارطة – فقد نقلنا ممثلها إلى عالم سريالي. فممثل تلك الدولة الإرهابية التي أطلقت الأزمة في لبنان من خلال قتلتها المأجورين، حزب الله، نسمعه يندد بالوضع في لبنان، وهو بلد أخذته إيران رهينة، ودمرته بأعمالها. أشكر ممثل إيران لأنه أكد للمجلس مرة أخرى، بعبارات لا غموض فيها، لماذا يجب إيقاف هذا النظام قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.